

برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا
نحو عملية مصالحة وإعادة بناء في سوريا ما بعد النزاع - من السوريين إلى السوريين



الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA



إعادة بناء الهوية الوطنية السورية في مواجهة الطائفية

باسيليوس زينو*1



الأمم المتحدة
بيروت، 2018

باسيليوس زينو: باحث سوري متخصص في المسألة الطائفية والقومية وقضايا اللجوء والهجرة والأنثروبولوجية السياسية، يحمل درجة ماجستير* في الآثار الكلاسيكية من جامعة دمشق، وماجستير في العلوم السياسية (جامعة أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية) وحالياً ينهي درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ماساتشوستس في الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الورقة هي من نتائج منصة الحوار التقني السوري لدى برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا.
This paper was produced as part of NAFS Programme's Syrian platform for technical dialogue.

اخلاء مسؤولية:
طبعت هذه الوثيقة في الشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، وهي تعكس آراء الخبراء الذين عملوا على كتابتها ضمن إطار "برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا" ولا تعبر بأي شكل من الاشكال عن رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا.

Disclaimer:

The views expressed in this document, which has been reproduced without formal editing, are those of the experts of the "National Agenda for the Future of Syria" Programme and do not necessarily reflect the views of ESCWA.

• توطئة

شهدت سورية منذ بداية الأزمة السورية عام 2011 تحولاتٍ بنيوية وجذرية على كافة الأقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاجتماعية أدت إلى أكبر كارثة إنسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. قبيل انطلاق الحراك المجتمعي في سورية الذي سعى للتغيير ضمن سياق الربيع العربي، كانت التناقضات التي خلفتها السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة والمماثلة في الإقطاعات السياسية الموعودة منذ تسلم الرئيس السوري بشار الأسد الحكم خلفاً لوالده (2000) قد وصلت إلى أوجها. لكن إساءة إدارة الأزمة وتفويت فرص تغيير حقيقي (من فوق) قبل أو بالتزامن مع الحراك المجتمعي (من تحت)، ومواجهة المطالب العادلة والمحقة للمتظاهرين بوسائل عنيفة، أدى إلى انهيار العقد الاجتماعي القديم (القسري) وفتح باب التفاعل بين قوى التسلط المحلية والعالمية التي تعولت لاحقاً بفعل التسلح وفتحت المجال العام السوري أمام حركات عنيفة ذات أهداف عابرة-للوطنية (كالجهادية العالمية) وأخرى مادون وطنية (تتضمن العصبية القبلية والطائفية والإثنية) ووطنية سلطوية (أقرب للفاشية العسكرية) وأخرى علمانية-مجتمعية تشاركية لا تأخذ شكلاً مؤسساتياً. وعلى عكس ما حاول بعض الناشطين تصويره ممن قللوا من شأن النزعة المناطقيّة/المحلية، فإن الانتفاضة السورية والتمرد المسلح الذي تلاها، ولأسباب بنيوية ومؤسسية واجتماعية (تتعلق بتاريخ تطور أنماط الإدارة المحلية واختلافها بحسب المناطق) لم تتشكل أو تتطور منذ البداية ضمن إطار حركة وطنية واحدة وعجز الناشطون والسياسيون المعارضون عن تشكيل كيان سياسي موحد أو إدارة موارد متماسكة في مناطق سيطرتهم.² فقد أثرت العلاقة السابقة بين المركز والأطراف، والتي تفاوتت من منطقة إلى أخرى قبل الأزمة، مباشرةً على طبيعة التنظيمات السياسية والكتائب العسكرية المنقسمة على أسس محلية وشعاراتها، كما فاقمت وحشية الحرب واختلاف تعاطي النظام السوري مع المناطق وفوضى التدخلات والمصالح الخارجية من استقطابها.

منذ انتهاء المرحلة الأولى من برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية ونشر وثيقة الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات 2016، طرأت العديد من التحولات الهيكلية العنيفة التي تركت بصماتها على التماسك الاجتماعي في سورية وتمثلت بتفاقم اقتصاد الحرب وارتفاع النزيف البشري والتنموي (سواءً من حيث عدد الضحايا ومشوهي الحرب، أو ازدياد أعداد النازحين واللاجئين، أو دمار البنية التحتية والعديد من المواقع الأثرية)، وتراجع معدلات رأس المال البشري مع ارتفاع نسبة التسرب المدرسي والتفاوت في معدلات الالتحاق بالمدارس بين مختلف المناطق وتنامي حالة عدم المساواة في الفرص والتفاوت التنموي. ومع طول مدة الصراع الذي دخل سنته السابعة، أصبح التعليم أداة بيد القوى المتصارعة وأقم الأطفال في آلة العنف التي جردتهم من مهاراتهم، حيث خضعوا لمناهج تعليم متعددة ومتنافسة حول تعريف "الهوية الوطنية" والتاريخ والجغرافية السورية على نحو يُقوّض أي مفهوم لهوية جمعية أو وطنية موحدة. كما تعرّض الأطفال لقيم تشرعن العنف وتنزع الإنسانية عن "الأخر" المختلف بحكم المولد دينياً أو طائفيّاً، إضافةً إلى الصدمات

نفسية ذات أثر مدمر على المدى البعيد. وقد تمكنت قوى التسلط المتصارعة من استغلال الأزمة لتحويل رأس المال البشري من النشاط الاقتصادي (الذي يُمكن الأفراد عادةً من دخول سوق العمل في الحالات الطبيعية) باتجاه استدامة النزاع عبر مأسسة العنف. كما تغيرت العلاقة بين المركز والأطراف (حتى في منطقة الساحل السوري، التي بقيت مستقرة نسبياً)، وتطورت شبكات جديدة من العلاقات الاقتصادية (كالجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية) والعسكرية (مراكز تجنيد للمشاركة قوات غير حكومية) غير الرسمية على المستوى المحلي (مستوى القرية والناحية) بشكلٍ يعزل بعض المجتمعات المحلية عن بعضها البعض ويرسم مساراً حوكمياً لا مركزياً لمستقبل سورية على الأرض.

تندرج هذه الورقة ضمن محور سياسات المصالحة والتماسك الاجتماعي (المحور الثالث) وتركز على أثر النزاع على الهوية الوطنية والتحديات التي تواجه إعادة بناء هوية سورية جامعة مع □ عود الحركات الجهادية والطائفية والتوترات الإثنية وعلاقة الهوية الوطنية وإعادة بناء النسيج الاجتماعي. كما تحاول البناء على ما سبق وربط التغيرات التي طرأت مع الفجوات التي حدثت منذ 2015 ضمن أسس الرؤية المستقبلية لسورية 2030 مع التأكيد على أولويات وقف النزاع والعنف الذي يشكل شرطاً أساسياً (وإن كان غيراً كافياً) لمرحلة إعادة بناء الهوية وتأسيس عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ يكفل تمثيلاً تضمينياً ومتوازناً لكافة السوريين. كما تربط تو□يات هذه الورقة المحور الثالث بالمحاور الأخرى خاصة محور عودة اللاجئين والمهجرين وسياسات الاستجابة (المحور الأول)، ومحور سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي في مرحلة ما بعد الاتفاق على وقف العنف ومرحلة بناء السلام (المحور الثاني)، ومحور إعادة تأهيل البنية التحتية المادية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم والهوية (المحور الرابع). تلعب هذه المحاور الأربعة دوراً رئيسياً في مرحلة بناء السلم وترتبط ارتباطاً مباشراً بحاجات المجتمع الطارئة. ولا بدّ من التأكيد بأنّ عملية المصالحة وإعادة بناء التماسك الاجتماعي عملية تدريجية وتراكمية ذات مستويات متعددة (محلية، ووطنية) غير متوازنة بالضرورة بسبب أثر النزاع والعنف المتباين على المناطق والمجتمع. وتستغرق إعادة بناء هذا القطاع وقتاً طويلاً لا ترتبط بالتوقيع الرسمي على اتفاقات سلام بين الأطراف المتنازعة (رغم أهمية هذه الخطوة)، وإنما ترتبط بشكلٍ أساسي بمعالجة جذور الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشروط الجديدة التي ولدتها والحد من الإقصاء، ويعد هذا المحور مدخلاً أساسياً للحد قدر الإمكان من احتمالات الانتكاس من جديد وانفجار بذور العنف من جديد في مرحلة بناء الدولة.

• أولاً: الرؤية

يرتبط محور المصالحة الوطنية الشاملة والتماسك الاجتماعي بتوقف أعمال العنف والشروع بعملية سياسية انتقالية توافقية وتشاركية بين أطراف الصراع التي تقبل بتعددية سورية ووحدة أراضيها في إطار عمليةٍ تقود إلى السلام وإعادة بناء الدولة وهيكلتها ومؤسساتها وفق عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ يقوم على أسس المواطنة والعدالة والمساواة أمام القانون وحل قضية المعتقلين والمختطفين والاعتراف للمتضررين بحقوقهم. ورغم □ عود هويات فئوية وما دون-وطنية (كالهويات الطائفية والإثنية والعشائرية والمناطقية) وأخرى عابرة-للوطنية (جهادية) وتنشطي الهوية الوطنية السورية، إلا أنّ معظم شرائح المجتمع السوري أظهرت تمسكاً بفكرة سورية الواحدة. كما برزت مبادرات فردية أظهرت تمسكاً بمنظومة من القيم المجتمعية الإيجابية التي تحفز التعاون والتعاقد وقاومت الاستقطابات الطائفية والسياسية الإقصائية

سواء داخل سورية أو خارجها، كما انخرط متطوعون/ات في تشكيلات اجتماعية جديدة عابرة للطوائف أقامت مبادرات إيجابية في مجال المساعدات الإنسانية دون تمييز يمكن البناء عليها. الهوية ليست معطى ثابت زماناً ومكاناً وإنما ذات طبيعة ظرفية، تركيبية، علائقية، ومرنة قابلة للتغير، وعليه يمكن إعادة بناء هوية وطنية سورية تعددية وجامعة رغم الدمار ومحاولات الإقصاء وفرض هوية فوقية أحادية قبل وأثناء النزاع. إن بناء سلام ذي ديمومة وإرساء عناصر استقرار نظام ما بعد-الاتفاق يقتضي التصدي للخطاب والممارسات الطائفية والعنصرية وإعادة بناء الهوية الوطنية وإعادة التأهيل المؤسسي وبناء الشرعية ليس عبر السبل العنيفة والإجراءات التعسفية التي تنتهك الأمن الإنساني وإنما عبر إصلاح العوامل الهيكلية الداخلية وتفعيل المشاركة المجتمعية والفردية في القرار السياسي وتطوير قوانين وبرامج تعزز المواطنة والمساواة تقود إلى إعادة بناء دولة أكثر استقراراً.

• منطِق المحور: الهوية الوطنية، الطائفية، التطييف (توضيحات تعريفية)

الهوية الوطنية أو الانتماء إلى أمة (أو وطن) والقومية هي نتاجات ثقافية من نوع محدد. وتعبير بندكت أندرسن فإنّ الأمة نفسها هي جماعة سياسية متخيلة، حيث تقوم بين أبنائها علاقة رفاقية أفقية عميقة رغم الاستغلال واللامساواة الفعلي، وهي متخيلة بو□فها أ□لاً محدّدة (بمعنى وجود أمم أخرى خلف الحدود مهما كانت هذه الحدود مرنة)، وسيّدة (لأنها ولدت في عصر التنوير والثورات الذي أطاح بالملكيات السلالية التي تستمد شرعيتها من الإله)³. لا يمكن اختزال الهوية إلى بعد أحادي فالهوية متعددة، مرنة، ظرفية، علائقية، ديناميكية، وجدلية تتحدّد بالعلاقة مع الآخر والعلاقة مع الدولة ومؤسساتها وقوانينها وتشريعاتها بو□فها الإطار الناظم لهذه العلاقات والتي تبنى على أساسها المواطنة. وعلى الرغم من أثر النزاع على الهوية الوطنية السورية و□عود الهويات الجزئية دون-الوطنية والعابرة للوطنية والتمزق الذي تعرّض له النسيج المجتمعي وانحسار مستوى الثقة والتحدّيات التي يفرضها ذلك على محور المصالحة والتماسك الاجتماعي وارتباطها الوثيق ببقية المحاور، إلا أنّه توجد مجموعة من الثوابت التي تتسجم مع الرؤية لسورية ما بعد النزاع والتي نصت عليها وثيقة الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات وتتمثل بـ:

- الهوية الوطنية السورية هوية تعددية جامعة تعبر عن تنوع سورية ولا تُختزل بأحد مكوناتها
- تتعدد مستويات الهوية الواحدة ويحمل الأفراد هويات متعددة (دينية، مذهبية، إثنية، ثقافية، طبقية، محلية، قومية)، لكن المواطنة الفاعلة غير المنقوّمة تقوم ضمن إطار هوية سورية جامعة.
- مرتبطاً بما سبق ذكره، يجب أن يركز سن القوانين والتشريعات الدستورية على أسس المواطنة الفاعلة وبما يرسخ حقوق الإنسان والديمقراطية، وينبغي تعديل الدستور (أو إقرار دستور توافقي جديد) بما يحقق فصل السلطات ومساواة المواطنين أمام القانون دون تمييز بناء على الدين أو المذهب أو العرق أو الجندر.
- الجنسية هي المظهر القانوني للمواطنة،⁴ وحرمان الإنسان من جنسيته بناءً على سياسات تمييزية هو انتهاك لحق الإنسان في الانتماء إلى وطنه ومجتمعه وإخلال بعلاقته بأبناء وطنه مما يقوّض بنويماً أسس العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين. كان أكراد سورية من ضحايا الحرمان من الجنسية

طيلة نصف قرن منذ إحصاء سنة 1962 حتى بداية الأزمة. وماتزال الأم السورية المتزوجة من أجنبي الجنسية غير قادرة على منح جنسيتها لأبنائها في تمييز جندي، حقوقي، ومؤسستي لمواطنيتها.

رغم أن هذه الورقة لا تسعى لاستعراض النقاش الأكاديمي حول تعريف الهوية والطائفية، إلا أن توضيحاً مختصراً للمفاهيم النظرية ضمن هذا السياق تشكل جزءاً من ممارسة التحليل التطبيقي. فعلى العكس من التعريفات المتعلقة بالعائدين واللجئين، والحوكمة، وإعادة بناء الشرعية ومؤسسات الدولة، التي تبدو أكثر وضوحاً ومعيارية يختلف الباحثون والسياسيون جذرياً في نظرهم حول الهوية والجماعات، وبالتالي تختلف التويات والسياسات التطبيقية المترتبة على هذه الاختلافات بشكلٍ قد تترتب عليه نتائج خطيرة قد تؤدي إلى زرع بذور انقساماتٍ وراعاتٍ مستقبلية خائفةً عندما تتبلور هذه التويات مؤسساتياً.

يعمد العديد من السياسيين والصحفيين وبعض الأكاديميين على توظيف أعمال العنف والفوضى التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، وسابقاً في يوغسلافيا سابقاً وفي رواندا، أنها ناجمة عن إرثٍ من المظالمات (grievances) و"كراهية قديمة" بين الطوائف أو الإثنيات كانت مكبوتة من قبل الأنظمة الاستبدادية، وسرعان ما انفجرت بعد أن ضعفت هذه الأنظمة وأباحت الدول التي تحكمها إما ضعيفة أو منهارة. وبالتالي (وفقاً لهذا المنطق) فإن العنف الطائفي وخطابات الكراهية كانت مقدرة سلفاً بمعزلٍ عن أية عوامل أخرى، وعليه فإن انتفاضات العالم العربي لم تكن سوى فرقةٍ أتاحت لهذه الهويات بالتشظي فعاد الناس في العراق وسورية والبحرين واليمن إلى هوياتهم البدئية وتضامن كلٍّ مع جماعته الطائفية أو الإثنية طلباً للحماية أو في تنافسٍ على السلطة والموارد.⁵ يُطلق على هذا التيار عموماً المدرسة الجوهرائية (Essentialism) أو البدائية (Primordialism)، ويرى أنصار هذه الرؤية أن الهويات هي حقائقٌ بديهية ثابتة، قديمة، وأصلية، وأن الارتباطات البدائية طبيعية وموضوعية. ويتم التعامل مع الطوائف على أساس جماعوي (groupist) بمعنى أنها تُحلل وكأنها كيانات جوهريّة متجانسة داخلية ومتمايزة عن غيرها من حيث المصالح والمخاوف والأغراض الجمعية وتفترض تجانساً سياسياً داخل كل منها.⁶ نجد دى لهذا الخطاب بين أمراء الحرب أنفسهم (على اختلاف راياتهم المذهبية) ومروجي الطائفية السياسية الذين يعملون على تشييء (reifying) الجماعات، ويسود حتى بين بعض الناشطين واللجئين السوريين بوجه شكلاً من التفسير السهل أو "الفهم الشائع" "Common Sense" الذي يخلط المذهب (أي الانتماء إلى جماعة بحكم الاعتقاد الديني أو بحكم الولادة) والطائفة (أي الانتماء إلى جماعة سياسية تحاول عاجزة تمثيل أبناء المذهب). فمثلاً خلال السنوات الماضية، شارك ناشطون علمانيون متحدرين من خلفيات مذهبية أقلوية (بحكم المولد) في مؤتمرات تنفي ولاءهم لمذهب المولد وتؤكد انتمائهم للانتفاضة السورية عبر المشاركة في مؤتمرات تمت دعوتهم إليها بصفتهم أبناء طوائف.⁷ وتكرّر الأمر مؤخراً قبيل انعقاد مؤتمر سوتشي في روسيا (30 كانون الثاني، 2018)، حيث قامت مؤسسة ألمانية بتنظيم حوارٍ غير معلن بين شخصيات ورجال دين من الطائفة العلوية، ورؤساء عشائر، وقيادات مسيحية ودرزية وكردية، وتم تسريب وثيقة من 11 بنداً

تحت عنوان «مدونة سلوك لعيش سوري مشترك»⁸. لم تقتصر هذه المقاربات الإشكالية للمسألة الطائفية والتحديات التي تفرضها على مستقبل سورية ما بعد النزاع على المبادرات والتجمعات السياسية وحسب، وإنما امتدت لتشمل آليات عمل العديد من منظمات المجتمع المدني التي برزت بعد الانتفاضة وأماكن نشاطها. ورغم حُسن النية التي قد تدفع البعض، على المدى القصير، للانخراط ضمن هذه الأطر التنظيمية إلا أنها تعزّز على المدى المتوسط والبعيد تشظي الهوية الوطنية إلى هويات فئوية وما دون-وطنية حيث يتم اتخاذها كأساس ناظمٍ لإطرٍ تشاركيةٍ هوياتيةٍ المبدأ. وبدلاً من التركيز على العمليات والعلاقات والديناميكيات والتفاعل الاجتماعي، تفترض هذه المبادرات أنّ أساس الصراع والحل ينطلق من الجماعات والمكونات المادية وبالتالي يتمحور الحل حول أسئلة خاطئة تدور حول ماذا تريد الجماعة "أ"؟ وماهي حصة الجماعة "ب" و "ج" في مؤسسات المستقبل؟ وكيف يمكن احترام تنوع وغنى المجتمع عبر الموازنة بين نسب الطوائف والكوتا في □ياغة المبادرات والحلول؟

عززت وتعزز هذه المبادرات من سلطات الأمر الواقع والمحسوبيات والزبائنية عبر دعوة أ □حباب العلاقات النافذة لأنصارهم وحلفائهم، كما تقلل من أهمية الكفاءات وأ □حباب الخبرة والتخصص وتفرض على السوريين أفراداً بو □فهم ممثلين "غير منتخبين" لطوائف متخيلة قد يكون كل ما يمتلكونه □دفة المولد لطائفة أو قومية أو دين معين.

حتى على مستوى السياسات والقوى الدولية المؤثرة، يُستخدم هذه الخطاب لتبرئة بعض القوى الدولية والإقليمية من دور سياساتها في تأجيج وخلق الظروف المواتية لتطيف المشهد السياسي في الشرق الأوسط وتسليحها أطراف النزاع المختلفة لتحقيق مصالحها في المنطقة. فمثلاً، □رح الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في لقاء □حفي بأنّ "المبادئ التنظيمية الوحيدة [في منطقة الشرق الأوسط] هي طائفية" وأنّ الصراع الذي يدور في المنطقة يعود تاريخه إلى آلاف السنين ولاوجود سوى لعددٍ قليلٍ من "التقاليد المدنية"⁹ ولا تختلف هذه النظرة إلى المنطقة للأسف عن تلك التي طبقتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، وبول بريمر الذي ترأس سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق عام 2003، وانتهت بتحطيم ما تبقى من مؤسسات الدولة العراقية وإعادة مأسسة الهويات الطائفية فيه وإدارته كمناطق نفوذ "شيعية" و"سنية" و"كردية". كما فتح غزو العراق الباب لأول مرة أمام ما يسميه الباحثون "الحرب العربية الباردة الثانية"، حيث استحال العراق إلى أرضٍ لصراع سرديات وميليشيات طائفية مدعومة من إيران ودول الخليج العربي وفتح الفراغ السياسي والأمني المجال لظهور حركات جهادية عابرة للحدود كتنظيم القاعدة في العراق الذي انبثق منه تنظيم داعش. ولا يمكن فهم تصعيد وتسارع الخطاب الطائفي في سورية أو اليمن أو بعد الانتفاضات العربية ووضع سياسات تدخلية، دون أخذ هذه السياقات والتاريخ الحديث للتطيف بعين الاعتبار.¹⁰ كما ينبغي عدم التقليل من شأن التصورات والآراء التي يطرحها السياسيون والباحثون و □ناع القرار حول طبيعة الصراع في المنطقة بشكلٍ عام أو اعتبارها مجرد معلومات خاطئة لا تأثير لها، ويجب

التعامل مع المصطلحات المستخدمة بمسؤولية لما قد تحمله من سياسات مؤثرة وفرض وقائع وترتيبات على الأرض يمكن أن تنعكس سلباً على حياة السوريين وعلى مرحلتي بناء السلام وبناء الدولة بعد الاتفاق.

رغم شيوع التفسيرات الجوهرانية والبدائية، إلا أنها تعرّضت لتفنيدي وانتقادات متزايدة خلال العقدين الأخيرين نظراً لخطورة اعتمادها أساساً لوضع سياسات تهدف إلى وقف نزاع أو وضع سياسات لإعادة بناء الشرعية والتأهيل المؤسسي، فمن شأن هذه السياسات كما لاحظ روجر بروبيكر وتشارلز كينغ أن تتبنى أجنداث مرتكبي العنف على أساس طائفي أو إثني أو قومي (كما كانت الحال في ريبيا وكوسوفو وكرواتيا)، وأن تُعيد رسم الحدود الداخلية وتنظيم المناطق رغماً عن السكان، الأمر الذي يُهدد بإعادة إنتاج راع جديد خلال فترة إعادة بناء الدولة. حيث يصور أمراء الحرب الصراع بو-فه راعاً بين طوائف وإثنيات وبالتالي يُصّب أقواهم أنفسهم كأمرأ طوائف وكمفوضين باسم الجماعات رغم أنهم لا يترددون في تصفية أي من يقف في طريقهم (كما في حالة الصراعات الدموية بين فصائل المعارضة السورية المسلحة، وإلى درجة أقل المناوشات العرضية بين فصائل من الجيش السوري وقوات الدفاع الوطني).¹¹

على النقيض من التفسيرات الجوهرانية والبدائية، يرى أنصار التفسير الأدواتي Instrumentalism أنّ الهويات متغيرة، ومشيدة اجتماعياً (socially constructed)، وليست حتى جزءاً من الطبيعة الإنسانية أو حتى قيمة بحد ذاتها، وأنّ الإثنية والطائفية تخفي أسساً أعمق تتمثل بالمصالح الاقتصادية والسياسية وتشكل أداة مفيدة للحصول على المصادر من الدولة. وعندما يتفجر الصراع في مجتمعات متعددة المذاهب والإثنيات، يعتمد القادة ومتعهدو الهويات الإثنية ethnic entrepreneurs إلى التلاعب استراتيجياً بالأوراق الطائفية والإثنية للحصول على هذه الموارد والسيطرة على النظام السياسي أو ركن مؤثر فيه.¹² إذاً على النقيض من الاتجاه الأول، يلعب الخيار العقلاني والقرارات التكتيكية الفردية دوراً في تفعيل دور الهوية الوطنية أو الإثنية أو الطائفية أثناء الصراعات، كما يُمكن جزئياً تفسير أسباب استخدام أفراد علمانيين أو غير طائفيين خطاباً مماثلاً لخطاب الطائفيين خاصة عند حدوث أحداث عنف على الأرض.

رغم أنّ الخطاب الطائفي والفتاوى التكفيرية خاصة بحق المذاهب الإسلامية من غير السنة كانت موجودة قبل اندلاع الانتفاضة في سورية، إلا أنّ كثافة حضورها وهيمنة سردياتها على القنوات العربية الفضائية (التي تسيطر عليها السعودية وقطر) بلغ حداً غير مسبوق بسبب تزامنه مع بداية مرحلة جديدة فرضتها تحديات انتفاضات العالم العربي (الربيع العربي) في الخليج العربي أطلق عليها توبي ماتيبسن تسمية "الخليج الطائفي". الطائفية ضمن هذا السياق لم تكن اختراعاً من قبل الحكومات الخليجية وإنما حصيلة التفاعل بين نخب سياسية ودينية واجتماعية واقتصادية وظفوا هذا الخطاب ورعوا ممارسات طائفية لتحقيق مصالح خاصة وأحياناً متناقضة. الفارق بين السياسة الطائفية الجديدة التي اعتمدها حكام الخليج في مواجهة انتفاضات شعوبهم التي ولت إلى عقر دارهم (كما في البحرين، والسعودية) والتوترات الطائفية السابقة أن هؤلاء الحكام بدأوا باتخاذ قرارات استراتيجية على أسس تقييم طائفية وأعادوا إياعة السياسات الخارجية

بتصوير إيران وحلفائها بو□فها التهديد الأول لاستقرار ومستقبل المنطقة.¹³ تكمن الإشكالية في هذا التحليل، أنه يكاد يقتصر على تحليل دور النخب وبيالغ في قدرتها على فرض هويات جديدة، وقلما يركز على الجماهير التي تقاوم هذه الخطابات، فهي (أي الجماهير) ليست مجرد كتلة واحدة من المتلقين السلبيين الذين يتجاوبون لخطابات مخادعة مفروضة عليها من الأعلى.

أما البنائية Constructivism فتشترك مع الأدوات بعدة نقاط وتؤكد على الطبيعة الطرفية والعلائقية والتركيبية والمرنة لتكوين الهويات والجماعات، وبدلاً من تعريف الطائفية أو القومية بو□فها مجرد أداة بيد النخب المسيطرة أو أنها قديمة وغير متغيرة، يؤكد البنويين أنّ جميع هذه الهويات حدثية.

بدلاً من التركيز على تحليل انقسامات الجماعات وجرد أعمال العنف باسم هذه الطائفة أو تلك، يجب تحليل آليات عمليات التطييف، والتفاعلات بين آليات الصراع على المستويات المحلية والوطنية والعبارة-للوطنية، والأسس المادية والبنوية للنزاع، الأمر الذي يتيح وضع تو□يات وسياسات تدخلية أكثر فاعلية والعمل نحو إعادة بناء عقد اجتماعي جديد (ما زال كل من النظام والمعارضة يرفضون التعامل مع التحديات التي فرضها تطييف الصراع على مستقبل سورية، كما يتبادل أطراف الصراع الاتهامات بالمسؤولية عن الطائفية، فالطائفون هم الآخرون).

رغم كثرة الدراسات التي تناولت المسألة الطائفية، إلا أنه لا يوجد إجماع حول تعريف محدد شامل، ولا يوجد أتباع مذهب يشيرون إلى أنفسهم أنها "طائفون"، وقد تشير الطائفية إلى سلوك مرتبط بالتمييز العنصري والطائفي تجاه المختلف (الأخر)، كما تستخدم أيضاً كوسيلة للدفع باتجاه تحركات طائفية □ارمة، أو افتعال حرب بين جماعتين، أو للتحريض على ممارسة العنف وحتى الإبادة بحق مجموعة أخرى. كما تشير أيضاً إلى سياسات كولونيالية تقسيمية وفق رؤية إثنية-سياسية كانت جزءاً من مخططات لتسهيل السيطرة على المستعمرات وإدارتها (كما في سياسة فرنسا في سورية ولبنان، وسياسة بريطانيا في العراق خلال النصف الأول من القرن العشرين).¹⁴ تشير الطائفية هنا إلى التعبئة السياسية للاختلافات الدينية والمذهبية بو□فها إطاراً ناظماً يتم ضمنه توزيع الحقوق، والامتيازات، و(أو) العنف بين بعض السكان.¹⁵ ويسعى مستثمرو الخطاب والممارسات الطائفية إلى □يانة مستقبل نفوذهم في مرحلة مابعد الاتفاق عبر فرض أنفسهم كلاعبين أساسيين وممثلين "لطوائف"، الأمر الذي يشكل تهديداً لمشروع إعادة بناء وتعزيز الهوية الوطنية في مرحلة بناء الدولة حيث تصبح قابلية الانتكاس وتجدد العنف مرتكزاً على "التوازنات" بين أمراء الحرب (كما في الصراع بين القادة الصرب والكرواتيين والبوسنيين بعد تفكك يوغوسلافيا الذي تحوّل من □راع سياسي إلى □راع إثني/قومي أدى إلى إعادة تشكيل الحيز السياسي والجغرافي والاجتماعي بدموية).

• ثانياً: أثر النزاع على الهوية الوطنية - تحليل الحالة الراهنة

لا يمكن تناول تحليل أثر النزاع على الهوية/ات وتحولاتها والتحديات التي تواجه أسس الرؤية المستقبلية ومشاريع المصالحة الوطنية الشاملة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي في مرحلة ما بعد الاتفاق بمعزل عن آثار النزاع على سورية والسوريين فهي تؤثر وتتأثر بالشروط والبنى المادية وليست مجرد مسألة معتقدات أو ثقافات ثابتة زماناً ومكاناً. فهذه الآثار تشكل البنية الأساسية لعمليات البناء والتدمير وتشكل مجالاً مفتوحاً للتنافس بين عدّة هويات في بلادٍ تمر بحالة نزاع عنيف كالحالة السورية. ويتداخل محور المصالحة والتماسك الاجتماعي بشكل عضوي مع جميع المحاور ويؤثر ويتأثر بها على نحو عميق، ويُعد هذا المحور مع محور سياسات مرحلة الطوارئ والإغاثة والعمل الإنساني (الذي يشمل عملية عودة اللاجئين والمهجرين بالإضافة إلى سياسات الاستجابة المحلية)، ومحور سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي، ومحور سياسات إعادة تأهيل البنية التحتية المادية والاجتماعية، ذو أولوية في مرحلة بناء السلام التي تركز عليها مرحلة بناء الدولة.

أ- المحور الأول: الهوية السورية ومحور مرحلة الطوارئ والإغاثة والعمل الإنساني أولاً: الهوية والعودة الطوعية وإعادة الاندماج

تأثرت الهوية الوطنية السورية بشكل مباشر وعنيف جراء عمليات التهجير القسري التي أدت إلى حركات نزوح داخلية (سواء المهجرين باتجاه مناطق سيطرة الحكومة أو باتجاه مناطق سيطرة فصائل المعارضة المختلفة) وخارجية نحو بلدان الجوار والدول الأوروبية وأمريكا الشمالية. وقد أدى النزاع إلى تشريد نحو 12.6 مليون شخص، أي ما لا يقل عن نصف تعداد السكان (المقدّر بـ22 مليون شخص قبل بداية الأزمة)، حيث لجأ نحو 5.6 مليون شخص إلى البلدان المجاورة، وطلب نحو 970,000 سوري اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي، كما تم توظيف 24,000 لاجئ سوري في دول الاتحاد بين 2011-2016،¹⁶ ونزح 6.6 مليون داخل سورية، معظمهم نزح أكثر من مرة وحوالي 80% منهم نزحوا باتجاه مناطق سيطرة النظام. ولا يزال أكثر من 13.1 مليون بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية، بينهم 5.6 مليون شخص يواجه احتياجات حادة،¹⁷ و 2.98 مليون شخص في مناطق تصنفها الأمم المتحدة على أنها محاذرة أو يصعب الوصول إليها.¹⁸ يواجه أكثر من 90% من اللاجئين في المناطق المجاورة ظروفاً اجتماعية-اقتصادية قاسية، ويعاني معظمهم من فقر مدقع،¹⁹ كما يتعرّض بعضهم لممارسات تمييزية ويخضعون لذبذبات سياسات الدول وإجراءاتها التصنيفية ضمن استراتيجيات الحكومات للسيطرة على المجتمع، مما يؤثر على رؤيتهم لمستقبلهم وذواتهم كأفراد وجماعات ووضعهم القانوني في البلد المضيف ونظرتهم إلى هويتهم الوطنية التي تجعلهم أحياناً عرضةً للاستهداف والتحديات العنصرية (المادية والجسدية والمعنوية والنفسية) بسبب تحديدهم ضمن إطار سلبي من قبل المعتدين.

إلى جانب أعمال العنف الناجمة عن القصف أو الاشتباكات أو انعدام الأمن والفوضى كدافع لمغادرة المكان، حدثت بعض المجازر ذات الطابع الطائفي والعرقي التي ارتكبتها قوات وميليشيات حكومية وغير حكومية وفصائل وكتائب معارضة أدت إلى حدوث عمليات تشريدٍ عنيفة للسكان المحليين من مناطقهم الأصلية وإعادة استقرارهم في مناطق أكثر أماناً نسبياً. كما برزت تنظيمات متطرفة (كتنظيم داعش أو "الدولة الإسلامية"، وجبهة النصرة أو هيئة تحرير الشام حالياً) ولاعبين غير حكوميين بارزين (كقوات الحماية الكردية، وأحرار الشام، وجيش الإسلام، والكتائب التركمانية المدعومة من تركيا على سبيل المثال لا الحصر) سعت إلى فرض الهيمنة على مناطق نفوذها عبر إعادة تشكيل حيز سيطرتها الجغرافي اجتماعياً بوسائل مختلفة. كان أبرز هذه التغيرات قد حدثت خلال الفترة ما بين إعلان تنظيم داعش عن قيام الخلافة الإسلامية في 29 يونيو/ حزيران 2014 متخذاً من مدينة الرقة عاصمة له وحتى تاريخ خسارته المتوالية والمتواصلة لمناطق نفوذه الأساسية (بما فيها سقوط الموصل 10 يوليو/ تموز 2017، والرقة في 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2017). حيث شهدت المنطقة الممتدة بين سورية والعراق عمليات إبادة جماعية²⁰ وحملات تطهير عرقي وتهجير قسري على أساس الهوية لا سابق له منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. الأمر الذي زاد من تراجع معدلات الثقة والتعاقد والتعاون المجتمعي في بعض المناطق وهدد بتفكك التنوع الثقافي (الديني، والمذهبي، والعرقي) الذي ميّز مجتمعات المنطقة لآلاف السنين ودفع باتجاه قيام تشكيلات عسكرية على أسس هوياتية محلية تهدد بعسكرة المجتمع. أدى ظهور التنظيم وعملياته الإرهابية التي استهدفت المناطق المجاورة لسورية بالإضافة إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى تشدد العديد من الحكومات حيال سياسات اللجوء وتأجيج المخاوف الوطنية المتعلقة بالهوية والتوازن الطائفي الداخلي في بعض مناطق كما في لبنان وتركيا والأردن. وبرز خطابٌ عنصريٌّ معادٍ للاجئين السوريين على وجه الخصوص حيث أصبح هدفاً سهلاً يُحوّل الأنظار عن المشاكل السياسية والاقتصادية والهيكلية الداخلية في كل بلد ليتم تصويرهم في الخطاب الرسمي والسرديات العامة كعبء وتهديدٍ أمنيٍّ محتملٍ وحصان طروادة للتنظيمات الإرهابية (خاصةً بعد هجمات باريس في نوفمبر 2015). ومن الفجوات التي طرأت منذ العام 2015:

- التحولات في سياسات العديد من الدول المستضيفة وتساعد النزعات اليمينية والشوفينية الشعبوية المعادية والمحرّضة ضد اللاجئين وطالبي اللجوء، حيث تعرّض العديد منهم لاعتداءات مباشرة، الأمر الذي ينعكس على مباشرة على تشكيل الهوية الإنسانية الفردية والشعور بالهوية الجمعية (كجزء من جماعة مستهدفة). حتى في الدول الموقعة على اتفاقية جنيف 1951 الخاصة باللاجئين والبروتوكول الخاص بها عام 1967، والتي اتبعت سياسة الباب المفتوح أمام اللاجئين السوريين كألمانيا، حيث تعمل الحكومة الألمانية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني واللاجئين السوريين إلى تسهيل عملية اندماجهم بالمجتمع الألماني مع إعطائهم منصات للتعبير عن هويتهم الثقافية الخاصة، زادت وتيرة الهجمات على معسكرات اللاجئين والأفراد من قبل قوميين يمينيين والتي بلغت أكثر من 3,500 هجوم في سنة 2016 لوحدها، وبمعدل عشر هجمات يومياً.²¹

كما سبقت الانتخابات الرئاسية الأمريكية والتي انتهت بفوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب حملة إعلامية عدائية وتحريضية ضد اللاجئين والمهاجرين (السوريين خصوصاً)، مما حفّز العنصريين على مضايقتهم والتعدي عليهم في بعض الحالات. كما تجلّت سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة بفرض

حظر السفر على مواطني سبع دول (من ضمنها سورية) بتاريخ 27 كانون الثاني 2017، ورغم أن القرار قد أوقف نظرياً واستبدل بقرار معدّل مازال يخضع للمداولات القانونية والتحدّي على أسس أنه تمييزي حتى تقرر المحكمة الدستورية العليا بشأنه، إلا أنّ تطبيقه عملياً مازال جارياً، فقد انخفضت عدد فيزات (تأشيرات دخول) الزيارة الممنوحة بشكل ملحوظ. ففي شهر شباط 2018، على سبيل المثال، بلغ إجمالي التأشيرات الممنوحة 743 لمواطنين من سورية، إيران، اليمن، ليبيا، الصومال، والسودان بالمقارنة مع 4454 تأشيرة وسطياً كانت تمنح شهرياً لمواطني هذه الدول خلال سنة 2016.²² كما استهدفت الإدارة الحالية طالبي اللجوء (حيث يبلغ معدل انتظار مقابلة اللجوء والقرار وسيطاً بين 3-6 سنوات)، ويخضع السوريون إلى إجراءات أمنية مضاعفة وعدة مقابلات دون أن يحق لهم الحصول على مساعدات أو دعم من الحكومة، ويعيشون مستقبلاً مجهولاً وخائفاً. الأمهات اللواتي ينتظرن النظر بطلباتهن ولمّ الشم مع أزواجهن (والعكس) حيح²³. وجزء المصاعب والتحديات التي يواجهها طالبو اللجوء بسبب هويتهم (بما فيها القيود المفروضة على السفر، والإقامة، والتحويلات المالية، والتدقيق على حاملي جوازات السفر السورية) يشعر البعض بالنفور من هويته الألية.

أما دول الجوار، فمعظمها (كلمنار والأردن والعراق) غير موقع على اتفاقية جنيف 1951 الخاوة باللاجئين والبروتوكول الخاص بها عام 1967، أو متحفظ على بعض موادها (كتركيا)، وقد وضعت هذه الدول موضع التنفيذ سياسات ردع رمت للحد من أعداد اللاجئين بعد العام 2015. فمثلاً في لبنان الذي يحتضن أكبر عدد من اللاجئين في العالم بالنسبة إلى تعداد سكانه، أدى تبني "سياسة أكتوبر" التي وضعها مجلس الوزراء اللبناني إلى تغيير سياسة الحدود المفتوحة بين سورية ولبنان وتطبيق إجراءات تقييدية على دخول السوريين²⁴ ومن قبلهم الفلسطينيين. وأدى فرض رسوم مرتفعة على تجديد الإقامة إلى تقييد حركة السوريين ودفعت بنحو نصف مليون لاجئ إلى فقدان إقامتهم القانونية وتعرضهم للاستغلال (بما فيها العمالة غير الرسمية، وعمالة الأطفال) وإلى انخفاض فوري في نسبة تسجيل اللاجئين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي علقت عملية تسجيل اللاجئين في 6 أيار 2015 بناءً على طلب الحكومة اللبنانية، ليبقي عدد المسجلين نحو مليون شخص²⁵. ومنذ بداية العام 2017، أخذت البلديات مهمة إحصاء اللاجئين والتدقيق بأوضاعهم الأمر الذي أدى إلى تفشي الانتهاكات والإجراءات الاعتيابية التمييزية بحق السوريين بما فيها فرض 142 بلدية حظر تجول ليلي على السوريين،²⁶ والاعتداء عليهم وتصويرهم في عملية إذلال دون محاسبة المتورطين.

- تراجعت سيطرة تنظيم داعش على العديد من المناطق التي سيطر عليها بعد حملات قصف جوية وعمليات عسكرية عنيفة دمّرت بشكل شبه كامل معظم البنية التحتية في هذه المناطق وخلفت أعداداً

كبيرة من الضحايا والجرحى. كما أفرزت هذه العمليات موجات جديدة من النزوح تعرّض النازحون خلالها إلى تمييز مضاعف بسبب تزايد المخاوف الأمنية في المناطق القريبة التي حاولوا النزوح إليها من وجود "خلايا نائمة" للتنظيم بين المدنيين واتخاذهم إجراءات احترازية تعميمية بحقهم. وتكاد تكون السياسات والآليات للتعامل مع هذا الموضوع شبه غائبة وفردية مرهونة بسلطات الأمر الواقع.

- ازدياد حدّة التوترات بين العرب والأكراد في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من سورية وخاﺀة بعد الحملة العسكرية على عفرين التي استمرت بين 20 كانون الثاني-24 آذار 2018 وانتهت باحتلال القوات التركية وكثائب من "الجيش الحر" للمنطقة وطرد معظم سكانها الذين نزحوا إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية وأغلقت في وجههم الحدود التركية.²⁷
- تزايد وتيرة التغييرات الديمغرافية المرتبطة باتفاقات التسوية بين الفصائل المتصارعة (الحكومية والمعارضة)، حيث تحوّل هذا النموذج من اتفاقات السلام السياسية-العسكرية المحلية إلى سياسة منهجية وإحدى أدوات الدبلوماسية الروسية لإعادة الاستقرار، الأمر الذي أدى إلى اقتلاع العديد من المدنيين من مناطق سكنهم الأصلية، دون أن يعرفوا فيما إذا كانت عودتهم المستقبلية ممكنة أم لا بعد انتهاء النزاع. وتحولت مدينة إدلب إلى مركز لتجميع النازحين (من مدنيين ومقاتلين من مناطق مختلفة وعائلاتهم)، مما يعزز التنافس على الموارد القليلة والاحتكاكات بين الفصائل الإسلامية العديدة هناك. وبحسب الأمم المتحدة بلغ عدد السكان في المحافظة نحو 2.65 مليون نسمة، أكثر من 1.75 مليون منهم نزحوا من مناطق أخرى في إدلب أو أجزاء أخرى من سورية.²⁸ ومازالت آليات تطبيق اتفاقات المصالحة تتم وفق عقلية المنتصر عسكرياً وليست ضمن أطر فعلية-مؤسسية تسعى لإعادة بناء النسيج الاجتماعي. فمثلاً بدلاً من إعادة دمج الشباب في سوق العمل والتعليم، يمنح الفارون والمتخلفون عن خدمة العلم ممن هم في سن الخدمة (18-42) والذي فضلوا البقاء في مناطقهم تأجيراً مدته ستة أشهر فقط.²⁹
- استمرار تركيز الجهود الدولية على احتواء "أزمة اللاجئين" والحد من تدفق اللاجئين والمهاجرين باتجاه المناطق الأوروبية على حساب تحسين ظروف اللاجئين والمباشرة بوضع سياسات عملية تكفل عودة كريمة طوعية للراغبين بذلك ودعم عملية انتقال سياسي عادلة.

فعلى سبيل المثال بعد توقيع الاتفاقية المثيرة للجدل بين تركيا والاتحاد الأوروبي (18 آذار/ مارس 2016) للحد من تدفق اللاجئين، والتي تنص في أحد بنودها على الإعادة القسرية لجميع اللاجئين الجدد الذين يصلون إلى الجزر التركية قادمين من تركيا بعد تاريخ توقيع الاتفاقية لقاء دعم مالي وإجراءات إدارية تسهيلية للمواطنين الأتراك،³⁰ تراجع عدد طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي

بشكل درامي. وبينما بلغ عدد طالبي اللجوء السوريين الذين وُلوا إلى اليونان 475,902 شخص خلال العام 2015، هبط عددهم إلى 12,311 خلال العام 2017.³¹ ومنذ ديسمبر/كانون الأول 2017، بدأت قوات الأمن التركية باعتراض طالبي اللجوء السوريين على الحدود السورية-التركية بالقوة (بما فيها استخدام الرصاص الحي) وترحيل الذين وُلوا إلى مدينة أنطاكية (هاتاي) التركية إلى محافظة إدلب. كما بنت جداراً حدودياً على طول الحدود أتمت منه 800 كم تقريباً.³²

ما زال الخطاب الوطني عاجزاً عن تشجيع أو تحفيز المهجرين داخلياً أو خارجياً على العودة بسبب عدم معالجة الأسباب البنيوية للأزمة، وانتشار الخوف من الأعمال الانتقامية والتخوين لمن تختلف عن أداء الخدمة العسكرية، وغياب الثقة بمؤسسات الدولة وخدمة المؤسسة العسكرية والأمنية، والاعتقال التعسفي وتورط الأجهزة الأمنية في أعمال تعذيب وقتل المحتجزين في السجون دون محاسبة المسؤولين أو حتى تسليم جثث الضحايا لذويهم، وعدم وضع آليات حماية تضمن سلامة وحرية تحرك اللاجئين والنازحين موضع التنفيذ، وتراجع الخدمات الصحية والوقائية والجسدية والنفسية والتعليمية والاقتصادية، كما عززت اتفاقات المصالحة بصيغها القائمة والعمليات العسكرية التي شنتها أطراف الحرب المختلفة من انتشار سرديات مظلومية حول استهدافات على أسس الهوية حتى في الحالات التي لم تتوافر أدلة حول إجرائها (كمزاعم قيام قوات سورية الديمقراطية وقوات الحماية الكردية بعمليات تطهير عرقي بحق العرب، التي أظهر تقرير لجنة تقصي الحقائق المستقلة التابعة للأمم المتحدة عدم استنادها إلى أدلة، رغم استمرار شيوع هذه المزاعم التي أعيد توظيفها للتعبيد أثناء الحملة العسكرية على عفرين).³³ رغم ذلك، فإنّ الرغبة في العودة مازالت قائمة عند العديد من السوريين المهجرين خارجياً المتمركزين في مناطق الجوار، وبين كبار السن والمتحذرين من طبقات أفقر، وممن يعانون من الاندماج في المجتمعات المستضيفة أو من الممارسات التمييزية بحقهم، واللاجئين واللاجئات الذين اضطروا للانفصال عن أحبائهم وعائلاتهم طيلة سنوات في انتظار قرارات لم شمل البيروقراطية. لكنّ عودتهم مرتبطة بمعالجة ما سبق ذكره ويرتبط بالتحسينات البقية المحاور ومتداخل مع سياسات الاستجابة المحلية.

ثانياً: الهوية والاستجابة المحلية

تلعب الاستجابة المحلية دوراً مباشراً في التخفيف من آثار النزاع على المهجرين أو تعميق شعورهم بالاعتراب والانتماء. فإلى جانب الاحتياجات الطارئة الأساسية التي وقع عبء تلبيتها على عاتق المجتمعات المحلية مع تراجع دور وشرعية الحكومة المركزية، فإنّ العلاقة الديناميكية والديالكتيكية بين شعور الإنسان بالذل والكرامة تشكل وتغير هوية المهجر وحس الانتماء لديه بناءً على تفاعل محيطه الاجتماعي الجديد

معه.³⁴ ففي الوقت الذي تزايدت حدّة الإجراءات التمييزية والممارسات التعسفية بحق اللاجئين والنازحين في بعض المناطق والدول، كان للاحتفاء والدعم الذي تلقاه بعض السوريين في بلدان المهجر واللجوء التي احتفت بالإنجازات المعرفية والرياضية والعلمية والاقتصادية التي حققها هؤلاء في وقتٍ قياسيٍ دورٌ كبيرٌ في انتشار تصوّر إيجابي عن الذات و"الهوية السورية"، الأمر الذي أضفى شيئاً من "التوازن الجمعي وموازنة الهزة النفسية الجمعية التي سببها النزاع" حتى بين السوريين في الداخل.³⁵ وخلال السنوات السبع الأخيرة أثبتت الهوية المنطقية في سورية أهميتها وديناميتها بالعلاقة مع أشكال أخرى من الهويات كالتبقيّة والإثنية والطائفية والجنسية. وقبل الأزمة الحالية كانت الهجرة الداخلية في سورية مرتبطة بتمركز مؤسسات الدولة وفرص العمل في مراكز المحافظات، وبالعوامل الطارئة في الريف، خاصة بعد إهمال القطاع الزراعي والفلاحين، وموجات الجفاف، ورفع الدعم الحكومي عن العديد من المواد الأساسية ضمن خطط التحرير الاقتصادي خلال العقد الأول من حكم بشار الأسد. وكانت مراكز المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية وتكاليف المعيشة المرتفعة وجهةً مفضلةً للمهاجرين الميسورين مادياً، في حين أنّ المهاجرين من ذوي الدخل المحدود اتجهوا إلى مناطق سكن عشوائية وغير منظمة أو مخدمة على نحوٍ لائق، وبقوا منعزلين عن البيئة الاجتماعية الجديدة فكانت طبيعة حياتهم أقرب إلى التكيف من الاندماج، في ظاهرة أطلق عليها "ترريف المدن".³⁶ مازالت هذه الظاهرة مستمرة منذ منتصف الستينات وتفاقت بعد انفجار الأزمة السورية حيث كانت وجهة النازحين الأولى المناطق التي لديهم أقارب فيها. وبعد انطلاق الانتفاضة وعسكرتها، تمركزت العمليات العسكرية في المناطق الريفية بشكلٍ أساسي مما دفع إلى ازدياد كثافة الهجرة من الريف إلى الحضر حيث يعيش حوالي 72.6% (13.7 مليون نسمة) من السكان في المناطق الحضرية (ومعظمها بات تحت سيطرة الحكومة السورية).³⁷ أدت هذه العملية إلى حدوث تغيراتٍ سكانية هائلة وإلى تفاقم التناقضات الطبقيّة وتبدّلها وتفاوت استجابة منظمات المجتمع المدني تبعاً لقدرتها على استيعاب هذه التغيرات بين منطقة وأخرى.

ومن الفجوات الأساسية التي تعمقت منذ 2015 (سنة الأساس) بروز شبكات نخبة محلية جديدة لعبت دوراً كبيراً بما يتعلق بعملية □نع القرار وتمتعت بنفوذٍ غير مسبوقٍ مع تراجع دور السلطة المركزية، وازدياد خطر تبلور هوية منطقية/محلية انعزالية حتى ضمن مناطق النزوح (وفي الخارج أيضاً) الأمر الذي يفرض تحدياً كبيراً في مرحلة بناء الدولة وتحقيق نتائج مستدامة. ففي منطقة الساحل السوري التي كانت الأقل تضرراً من الصراع تقريباً تم استقبال مئات الآلاف من النازحين القادمين بشكلٍ أساسي من محافظتي إدلب وحلب، ومع عجز مؤسسات الدولة عن القيام بدورها والنقص الحاد في القوة البشرية في □فوف الجيش النظامي والعجز عن تعويض ذويهم، تطورت آليات حوكمة محلية لتلبية الحاجات الطارئة. فبينما تراجع اعتماد المجتمعات المحلية وخاصة من العلويين على القطاع العام (حيث كان يتم توظيفهم بأعداد كبيرة قبل الأزمة)، تزايد اعتمادهم على شبكة من الشخصيات الاعتبارية والمسؤولين المقربين من النظام والذين سهّلوا إجراءات تشكيل منظمات وجمعيات خيرية رسمية وغير رسمية ومراكز تجنيد في ميليشيات عسكرية

(كالدفاع الوطني). بدأت معظم هذه الجمعيات بالحلول مكان الدولة من ناحية الخدمات، وبعضها فقط مسجل على قائمة وزارة الخارجية السورية (كجمعية البستان التابعة لرامي مخلوف) الأمر الذي يسمح للجمعيات المسجلة بالحصول على تمويل من الداعمين الدوليين.³⁸ وتلعب هذه الجمعيات دوراً رئيسياً في التماسك الاجتماعي لقاعدة دعم النظام في الساحل السوري حيث توفر الخدمات الأساسية اليومية التي تعتمد عليها حياتهم، خاصة مع غياب المعيل والنقص الحاد في أعداد الشباب سواء بسبب الحرب أو الهجرة أو أداء خدمة العلم. أما على الصعيد الاستجابة المحلية فقد لعب التكافل مع النازحين ودمجهم ضمن المجتمع والاعتماد عليهم في قطاع الأعمال خاصة من تخفيف حدة التوتر الطائفي الذي شهدته منطقة الساحل عقب الانتفاضة (للتكافل المحلي سلبات أطرقت لها في محور التماسك الاجتماعي). فقد شهدت مدينة بانياس مجزرة بحق أهالي البيضاء وراس النبع من السنة (في 2-4 أيار/مايو 2013) على يد عناصر من قوات الدفاع الوطني (المشكلة في غالبيتها من أهالي القرى العلوية المجاورة) وقوات من الجيش النظامي،³⁹ تلاها مباشرة (4 آب/أغسطس 2013) مجزرة طائفية ارتكبتها فصائل من الجيش الحر وكتائب إسلامية بحق مدنيين علويين في ريف اللاذقية.⁴⁰ أعادت هذه الحوادث العنيف إلى جانب تراجع معدلات الثقة والتعاون وتنامي الشك بين جيران الحي الواحد هيكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي انقطعت خاصة في بانياس خلال الفترة التي تلت هذه المجازر، لكنها بدأت تعود على نحو بطيء منذ العام الماضي (2017) بحكم الحاجة العضوية التي تحتم الاعتماد المتبادل بين المناطق للحصول على كفايتها من الاقتصاد المحلي. ولكن مازال أصحاب المهن والأعمال الصغيرة (سواء من علوي أو سنة الساحل) يعتمدون على النازحين (الذين ينظر إليهم بوصفهم مؤيديين أو محايدين أو ضحايا أعمال عسكرية فرضت عليهم) في الأعمال التجارية التي تتطلب شراء وبيع بضائع ومواد منتجة في القرى العلوية (كالخضار والأجبان) لبيعها في مركز المدينة (حيث يسيطر التجار السنة والمسيحيين بدرجة أقل على الأعمال).⁴¹ أما في مناطق سيطرة المعارضة، فقد برزت نخبة محلية جديدة تختلف عن شبكة الوسطاء المحليين القديمة (التي ضمت رجال أعمال، شخصيات دينية وقبيلية بارزة، عائلات قوية) الذين عملوا قبل الانتفاضة كوسطاء غير رسميين بين محلّتهم والسلطة المركزية. لكنّ تدفق المساعدات على النخب الجديدة وانعدام التنسيق بين المانحين الدوليين والإقليميين واعتمادهم الكامل على شبكة الوسطاء لتقديم الدعم واستثمار المساعدات، أدى إلى عرقلة جهود التنمية المحلية المستدامة وتعزيز التنافس والنزعات المحلية في إطار على النفوذ والسلطة،⁴² الأمر الذي استغلته الحكومة المركزية لتحقيق تسويات محلية عبر استقطاب بعض هذه النخب بعد إنهاك المناطق بالقصف العنيف المدمر، وترحيل النخب الراضية مع بقية المهجرين. لذا لاغنى اليوم عن الاستفادة من تنامي دور النخب المحلية (المدينة) التي اكتسبت تأييداً شعبياً من قبل أبناء محلّتها، ولكن ينبغي تطوير الأطر المحلية خلال عمليات إعادة بناء الشرعية وهيكله النظم الحوكمية بما يتجنب تكريس خطوط الانقسام والانعزالية بين المناطق.

ب- المحور الثاني: الهوية السورية ومحور سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي

بالارتباط مع ما سبق ذكره، تأثرت الهوية السورية بشكلٍ عميقٍ بالصراع الدائر، ولم تعد شرعية السلطة المركزية موضع تساؤل وحسب بل تفككت شرعية مؤسسات الدولة في نظر العديد من السوريين مع تفشي الفساد والرشوة، والاعتقال العشوائي والسجن الطويل في ظروفٍ لإنسانية دون محاكمة المسؤولين، وابتزاز أهالي المعتقلين، والخطف، وتنامي دور الميليشيات العسكرية كقوات رديفة للجيش السوري وتفشي ظاهرة "التعفيش" (أي نهب الممتلكات الخاصة والعامة في المناطق التي تعود إلى السيطرة الحكومية) وبيعها علناً كغنائم حرب في أماكن عامة دون رقابة وفي إهانة لمشاعر العديد من السوريين (كما حدث عقب السيطرة على دوما وحرسنا ومخيم اليرموك). كما تورطت الأجهزة الأمنية في عمليات قتل وتعذيب دون أي شكل من المحاسبة الأمر الذي يعززه انعدام استقلال القضاء وخضوعه للسلطة التنفيذية واعتماد السلطة المركزية كلياً على الأجهزة الأمنية للبقاء. ويظهر الانقسام والجدل الإقصائي بين السوريين حول دعم أو رفض الضربات الجوية الأمريكية- البريطانية- الفرنسية المشتركة إثر ورود تقارير حول استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري مجدداً أثناء الهجوم الأخير على مدينة دوما في الغوطة (7 نيسان 2018) مدى الشرخ الذي تعرّض له النسيج الاجتماعي السوري وتحلل مفاهيم الانتماء والشرعية والسيادة، خاصة بين السوريين المقيمين داخل سورية وخارجها وبين المقيمين في مناطق سيطرة الحكومة والمناطق الواقعة خارج سيطرتها.

وكما أشرنا في الفقرة السابقة، فإنّ الفجوة الأساسية تتمثل ليست فقط بتراجع ثقة المواطن بالدولة وشرعية مؤسساتها، بل وبكيفية استيعاب هيكل السلطات المحلية التي أصبحت أكثر تجزراً وأكثر تأثيراً وتمثيلاً بسبب عملها المباشر مع السكان المحليين. كما طبقت بعض القوى المحلية كقوات سورية الديمقراطية نموذجاً لهيكلية دولية وإدارية مختلف تماماً عن نموذج الدولة الحالي، وشكلت نظاماً فيدرالياً لشمال سورية ضمّ مناطق من محافظات الحسكة والرقّة وحلب التي دمجت ضمن كيان واحد يُدار من قبل مجلس أعيان، وتولت وحدات أمنية كردية تشكيل لجنة أمنية من أعيان محليين وشرطة وكوادر مرتبطة بالأكراد وتتولى التدقيق في توجهات السكان المحليين.⁴³

حتى في مناطق السيطرة الحكومية، تراجعت قدرة مؤسسات الدولة على تلبية احتياجات السكان المتنامية في ظل النزاع، خاصة مع نزوح ملايين المهجرين باتجاه مناطق سيطرة الحكومة، وارتفاع أعداد الضحايا (من الشباب) جراء استنزاف المؤسسة العسكرية التي أدت إلى فقدان المعيل الأساسي (العديد من العائلات فقدت جميع أبنائها أثناء الخدمة العسكرية)، وازداد اعتماد عائلات وذوي الضحايا (خاصة كبار السن) بشكلٍ رئيسي على الإعانات ودعم الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني المسجلة وغير المسجلة على حساب مؤسسات الدولة. ويكمن التحديّ الكبير الثاني في استيعاب الميليشيات العسكرية الموالية والكتائب العسكرية المعارضة، وإجلاء القوات غير السورية (خاصة التي يثير حضورها أو خطابها استقطاباً طائفياً)، بالتوازي مع عملية إعادة هيكلة الجيش وبناء جيش وطني ولاؤه للوطن وليس "للحزب" أو "للقائد". كما ينبغي تفكيك منظومة أمراء

الحرب التي أفرزها النزاع والتي تشكل الخطر الأكبر على البيئة الحوكمية والسياسية في سورية.⁴⁴ وتتكون هذه المنظومة من الأشخاص الذين استغلوا نفوذهم وقوتهم العسكرية خا□ة في مناطق خطوط التماس، والمناطق التي خرجت جزئياً عن سيطرة مؤسسات الدولة، ومناطق المعابر لتعزيز سلطتهم واستخراج ثروات قائمة على فرض الأتاوات والتهريب.⁴⁵

لذا هيكلياً، وكجزء من عملية إعادة بناء السلام في مرحلة ما بعد الاتفاق (خلال السنوات الثلاثة الأولى بحسب الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات)، بات من المستحيل استعادة الشكل الإداري السابق ذي السمة عالية المركزية في الدولة السورية والذي أدى إلى انتشار الفساد في السنوات العشر الأخيرة التي سبقت الانتفاضة، خا□ة مع بروز نخب محلية جديدة كان بعضها يدير مناطقه ويتخذ قرارات إدارية مستقلة عن السلطة المركزية منذ بداية الأزمة. ويمكن البناء على قانون الإدارة المحلية الذي أ□ده الرئيس السوري بشار الأسد بناءً على المرسوم التشريعي رقم 107 (تاريخ 24 آب 2011)، والذي أ□بحت الدولة السورية بحسبه دولة لامركزية.⁴⁶ لذا يمكن الاستفادة من هذه الإطار التشريعي في الحوار السياسي مع التأكيد على ضرورة دمج التغييرات الجديدة ضمن إطار لامركزي تشاركي وفعال يقلل من فرص إعادة إنتاج النظام القديم والطبقة الزبانية التي انتقض ضدها الناس كما يقلص تدريجياً من اغتراب السكان المحليين عن مؤسسات الدولة ويسهم في إعادة بناء شرعيتها. فخلال الحرب القائمة تغيرت العلاقة بين السلطة المركزية والشبكات المحلية، وظهرت أشكال جديدة من مراكز التجنيد "التطوعي" للتعويض عن النقص الحاد في القوى البشرية في الجيش النظامي، كما برزت أنماط جديدة من الهياكل الإدارية ومجالس الأعيان كما في المناطق التي سيطرت عليها القوات الكردية في الشمال السوري وخضعت بعض المناطق لتغييرات جذرية ومشاريع مختلفة على يد أطرافٍ مختلفة في فترة قياسية كمدينة حلب وريفها (قوات حكومية، جماعات مسلحة مدعومة من تركيا، الفصائل الكردية، داعش). ستلعب هذه الشبكات دوراً مركزياً في ترميم الهوية الوطنية على المستوى المحلي ولا غنى عنها لضمان نجاح أي خطط سلام ذات معنى أو خطط اقتصادية لإعادة بناء البنى التحتية الأمر الذي يستدعي الحد من قدرة النظام على إعادة فرض السلطة المركزية عبر السيطرة على تدفق الموارد الرئيسية التي أنتجت شبكات من المحسوبيات وكانت أساساً لانتفاض العديد من السكان .

ت- المحور الثالث: الهوية السورية ومحور المصالحة والتماسك الاجتماعي

توجد علاقة عضوية بين عملية إعادة بناء هوية سورية وطنية جامعة وعقد مصالحة وطنية شاملة بالتوازي مع تطوير مؤسسات عدالة انتقالية تعمل على إعادة بناء الشرعية لمؤسسات الدولة، وتضمن إحقاق العدالة وإدانة المجرمين واستعادة حكم القانون وضمان عودة كريمة وطوعية للاجئين والمهجرين وإدماجهم في المجتمع والاستفادة منهم ودعمهم لتحقيق تنمية شاملة على المدى البعيد. ودون تحقيق مصالحة وطنية شاملة ستؤول جميع المقترحات الحوكمية والخطط التنموية

والإصلاحات الدستورية والقانونية للفشل، وستنفجر بذور الصراع مجدداً والنزاع خلال مرحلة بناء الدولة.⁴⁷

خلال سنوات الصراع، تهشمت العلاقات بين الأفراد وتراجعت قيم الثقة المتبادلة والتعاون في العديد من المناطق الأمر الذي أسهم بتفكيك الروابط والعلاقات الاجتماعية، كما نقشت ظاهرة عسكرية المجتمع والمظاهر العسكرية في الأماكن العامة بما فيها ألبسة الأطفال، وانتشار الحواجز التي يتعامل العديد من عنا□رها مع المواطنين باحتقار وإذلالٍ يومي.⁴⁸ وتمكنت القوى التسلطية المسلحة والأمنية من اختراق المجتمع وفرضت نظاماً اجتماعية واقتصادية وسياسية مبنية على كراهية الآخر والخوف وتسييس الهوية والهيمنة وتهميش المرأة (كما في حلب وحمص والرقّة). كما تسارعت آليات عمليات التطييف لاسيما بعد تفاقم الصراع الإيراني- السعودي على النفوذ في المنطقة، وإعادة تصدير الحروب بالوكالة وما خلفه من توظيف للتجيش الطائفي كأحد أدوات الصراع والذي بلغ أوجهه بعد ظهور تنظيمات عدمية كداعش وغيره من التنظيمات المتطرّفة، وتحول معظم التنظيمات العسكرية إلى حركات إسلامية وجهادية ذات ارتباطات إقليمية أو محلية مستقلة. وتراجعت القوى الأكثر اعتدالاً مع توسّع اقتصاد العنف وانخراط الكثير من الشباب السوريين في شبكاتٍ محلية ذات ارتباطٍ بالنزاع المسلح أو التجارة غير المشروعة، خا□بة بعد تحطيم القوى المدنية والمجتمعية المحلية. ويضاف إلى ما سبق تفاقم الحساسيات وتراجع الثقة بين بعض مكونات المجتمع السوري (خا□بة بين الأكراد والعرب) بعد اتهامات متبادلة بالـ "تطهير عرقي" والتي و□لت ذروتها مع دخول قوات سورية الديمقراطية إلى المناطق العربية (كالرقّة، وتل أبيض، ومنبج) بعد طرد تنظيم داعش منها، وسيطرة القوات التركية وحلفائها من كتائب المعارضة السورية المسلحة على منطقة عفرين ذات الغالبية الكردية (في 18 من شهر آذار 2018)، واتباع سياسة تسوياتٍ محلية أدت في بعض الحالات إلى عملية تبادل ديمغرافي بين سكان مناطق على أسس هوياتية وإخراجهم من مناطقهم الأ□لية (كما في الاتفاق الأخير يوم 29 نيسان 2018 بين مسلحي مخيم اليرموك وبلدا والجيش السوري الذي قضى بترحيل المسلحين إلى إدلب مقابل إخراج المحاق□رين في بلدي الفوعة وكفريا الواقعتين في المحافظة).⁴⁹ ولا يمكن تقييم آثار هذه التغييرات المباشرة في الوقت الراهن وفيما إذا كانت مؤقتة أو دائمة في ظل غياب اتفاق سياسي شامل وفي ظل استمرار العنف لكنها تشكل فجوة أساسية في السياسية أخذت بالتبلور والتعميم كأداة مشوهة لمفهوم المصالحة منذ العام 2015. يُضاف إلى ذلك ما أظهره تحليل طبيعة الشبكات والمشاركة المجتمعية في المحافظات والمناطق السورية وأثر النزاع في رأس المال الاجتماعي، حيث بقيت مؤشرات التعاون بين الأفراد مرتفعة ضمن المناطق (مقابل تراجع مؤشرات مشاركة الأفراد في اتخاذ القرار، والعمل التطوعي، ومشاركة المرأة)، الأمر الذي يشكل سيفاً ذي حدّين. ففي الوقت الذي شكل التعاون ضمن المناطق استجابةً ضروريةً لتجاوز آثار النزاع المدمرة، إلا التفاعل المحلي لا يعكس تعاوناً عابراً للمناطق. ومع تفشي الاستقطاب والتنافس على الموارد المنكمشة فإنّ التفاعل المحلي قد يأخذ شكلاً عدائياً ضد

التفاعل مع مناطق أو أفراد من مناطق أخرى. لذا ينبغي التمييز بين تعاضد درجة التفاعل والعلاقات بين المجتمعات المحلية (العلاقات العامودية) التي تُحرّض على التعاضد والتعصب على أسس روابط الدم، والقربى، والعشيرة، والطائفة، والدين، والإثنية، على حساب رأس المال الاجتماعي على المستوى الوطني (العلاقات الأفقية) والذي يقوم على التعاضد على المستوى المدني بين مواطنين متساويين دون أي تمييز.⁵⁰ وتتقاطع هذه النتيجة مع تحليل التغيرات في المحاور السابقة.

• القراءات الاختزالية للإحصاءات الديمغرافية:

خلال السنوات الأخيرة انتشرت أوراق سياسات ودراسات وسرديات تتعاطى مع نسب أعداد الطوائف في سورية قبل وبعد الأزمة كمدخل لتحليل مستقبل سورية ما بعد-الاتفاق أو ما بعد-الأسد (كما كان سائداً قبل التدخل الروسي). ويتم التعاطي أحياناً مع هذه "الأرقام" ليست بواقعية، ففي مؤشرات عن تعدد المكونات وتنوع المعتقدات والثقافات في سورية وتوزعها الجغرافي أو لدراسة أثر العنف والحركات المسلحة على التماسك الاجتماعي ومناطق النزوح، وإنما كتجسيدٍ كميٍّ لـ "حقائق" موضوعية ثابتة زمانياً ومكانياً تفترض موقفاً سياسياً مسبقاً (أي تضع الحصان قبل العربة). وبالتالي يتم اختزال الأزمة الحالية والصراع الجيوسياسي والتاريخ السوري المعاصر إلى مجرد مسألة "إدارة طوائف". كما يتم تبسيط نظام حكم الرئيسين الراحل حافظ الأسد (1970-2000) وابنه بشار وآليات إدارة القطاعات المدنية والعسكرية إلى مجرد تنافس بين "أقليات" و"أكثرية" سنية، أي كصورة معكوسة عن نظام حكم الرئيس العراقي الراحل صدام حسين الأمر الذي أدى سابقاً إلى توترات وسياسات كارثية قادت إلى مأسسة الطائفية بعد احتلال العراق وقتت الهوية الوطنية العراقية. تختفي من هذه التحليلات (أو على الأقل تحتل مكاناً خلفياً فيه) الانقسامات الطبقية والحضرية-الريفية والمناطقية، وتوضع التوتُّرات التي تشدّد على انقسام المجتمع السوري عامودياً وأنّ سياسات الدول المؤثرة (كالولايات المتحدة وروسيا) حيال النزاع والحكومة الانتقالية يجب أن تُصاغ حول الأبعاد الطائفية للصراع، بمعنى آخر اقتراح شكل من أشكال "الديمقراطية التوافقية" وفق النموذج العراقي أو اللبناني أو البوسني.⁵¹

لا تتوافر إحصائيات دقيقة أو رسمية لتعداد نسب الطوائف حالياً في سورية، سواءً قبل أو بعد الأزمة. فبعد إحصاء عام 1960 الذي تم خلال فترة الجمهورية العربية المتحدة القصيرة الأجل (1958-1961) تم إلغاء كافة الأسئلة التي تتعلق بالديانة أو الطائفة أو الإثنية في استمارات الإحصاء التالي 1970 وذلك بهدف خلق هوية جمعية متجانسة تنسجم مع الثقافة السياسية (political culture) والإيديولوجية المهيمنة العابرة للوطنية والمتمثلة بالقوموية العربية آنذاك.⁵² وتجدر الإشارة إلى أنّ الارتباطات الدينية والإثنية قد أخذت بعين الاعتبار في محافظة الحسكة حصراً خلال إجراء الإحصاء الاستثنائي، بذريعة تحديد "متسللين أجانب"، وفق المرسوم التشريعي رقم 93 الصادر في الخامس من تشرين أول عام (1962) والذي تم في عهد سلطة

الانفصال برئاسة ناظم القدسي والتي □ ادقت عليها حكومة خالد العظم قبل أشهر من انقلاب البعث. جرّد هذا الإحصاء التمييزي آلاف الأكراد من جنسيتهم وحقهم في المواطنة بدعوى أنهم غرباء وافدون على البلاد. وبالتالي، حُرّم نحو 120.000 كردي (نحو 20% من نسبة الأكراد السوريين) من كافة حقوق المواطنة، من الحق في التصويت والمشاركة في الحياة العامة، إلى الحق في السفر خارج البلاد، وفي الملكية الخا□ة، والتوظيف في القطاع العام.... إلخ. كما نجم عن ذلك ضغوطاتٌ متزايدة لطمس هويتهم الثقافية، بما في ذلك حقهم في التحدث باللغة الكردية في الأماكن العامة وأماكن عملهم، وفي الاحتفال علناً بأعيادهم ومناسباتهم الخا□ة⁵³ (استمر هذا الحظر حتى بداية الانتفاضة حيث سمح للأكراد للاحتفال علناً بعيد النيروز عام 2011 ونقل التلفزيون الرسمي الخبر آنذاك).⁵⁴ وكان لتبني حكومة الانفصال تسمية "الجمهورية العربية السورية" رسمياً سنة 1961 بعد انهيار الوحدة السورية المصرية بمثابة بداية مأسسة السياسات التمييزية بحق بقية المكونات الثقافية الإثنية السورية من غير العرب. ولم يحصل "البدون"، الذين يقدر عددهم بنحو 300,000 نسمة، على اعترافٍ رسمي من السلطات بحقوقهم حتى اندلاع الانتفاضة السورية حيث حاول الرئيس السوري بشار الأسد تحييد الأكراد والتلاعب على الانقسامات والحساسيات في منطقة الجزيرة بين الأكراد والعشائر العربية، فأ□در في السابع من نيسان 2011 المرسوم التشريعي رقم 49 القاضي بمنح المسجلين في سجلات أجناب الحسكة الجنسية العربية السورية.⁵⁵

رغم □ عوبة الو□ول إلى أرقامٍ دقيقةٍ، حاولت بعض الدراسات الاستفادة من أرشيف الانتداب الفرنسي الذي حكم سورية (1920-1946) وفق رؤية إثنية وطائفية، وتقارير الموظفين والجغرافيين والرحالة الفرنسيين، ومقاربتها بقياس معدّل تزايد السكان بحسب المناطق بعد الاستقلال لتقديم أرقامٍ تقديرية لنسب الطوائف السورية، تتفاوت على نحوٍ طفيف لكنها تعطي □ورة تقريبية عن تعقيد البنية الاجتماعية في سورية:

1. الأديان والطوائف الرئيسية: الإسلام (ويشمل المسلمون السنة (73%)، المسلمون العلويون (11%)، الدرّوز (3%)، الإسماعيليون والشيعة الإثنا عشرية والمرشديون (3%)، المسيحية (وتشمل الروم الأرثوذكس، السريان الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، اللاتين، البروتستانت، الموارنة، الكلدان، الآشوريين، السريان الكاثوليك والأرمن الذين ينقسمون بدورهم إلى أرثوذكس وكاثوليك وبروتستانت) (10%).
2. الإثنيات: يشكل المكوّن العربي النسبة العظمى بمعدّل تقريبي (89%)، يليهم الأكراد (9%)، فالأرمن والسريان والشركس والتركماني واليزيديون بنسبة تقريبية (2%).⁵⁶

يجب أخذ هذه التقديرات بحذر كما أنها تتفاوت بين مصدرٍ وآخر وقد تبلغ الفروقات حدّاً كبيراً، فعلى سبيل المثال قدّر أوليفيه دو شوتر، المقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء، في تقريره عن سورية لعام 2010 نسبة أعداد الأكراد بين 10% - 15%.⁵⁷ في حين شكك الباحث يوسف كرجاج، المتخصص

بعلم السكان والتخطيط المدني، بمعظم التقديرات الديمغرافية المتداولة وخاﺀة نسب أعداد المسيحيين التي لا تتعدى، حسب دراسته، أكثر من (4.6%) بسبب انخفاض معدل الخصوبة وارتفاع معدّل الهجرة إلى الخارج.⁵⁸ ويعطي فابريس بلانش أرقاماً متقاربة حيث يقدر نسبة المسيحيين حتى تاريخ 2010 بنحو 5% لكنه يفصل بين نسبة تعداد السنة العرب 65% والأكراد التي يُرجح بأنّ نسبتهم تصل إلى 15%.⁵⁹ كما يجادل بأنّ توزيع نسب الطوائف وتمركزها جغرافياً قد تغير خلال الحرب الحالية سواءً بسبب حركات النزوح والهجرة أو بسبب عمليات "التطهير العرقي" التي ارتبكت على يد أطراف الصراع المختلفة، فأبحاث سورية مقسمة بحكم الأمر الواقع إلى ثلاث مناطق رئيسية يتخللها انقسامات وتوترات داخلية: مناطق متعددة الطوائف تحت سيطرة النظام السوري، مناطق تحت سيطرة قوات سورية الديمقراطية ذات الهيمنة الكردية مع تواجد أقليات غير كردية، ومناطق تحت سيطرة المعارضة بغالبية "عربية سنية".⁶⁰ وبحسب دراسة بلانش (حتى حزيران 2017) فإنّ موجات اللجوء والنزوح قد أدت إلى ارتفاع نسبة "الأقليات الدينية" إلى 42% في مناطق سيطرة النظام، وارتفاع نسبة "السنة العرب" في مناطق سيطرة المعارضة إلى 98%.⁶¹ وبالتالي فإنّ معالجة مسألة عودة اللاجئين والمهجرين الطوعية والكريمة والأمنة ليست فقط ضرورة لصياغة عقد اجتماعي جديد ضمن إطار حل سياسي توافقي شامل، بل تشكل أساساً لمواجهة سرديات المظلومية التي تركز على "التطهير الطائفي والعرقي"، التي تنشرها بعض أجهزة الإعلام ورجال الدين في الخليج، والمنتشرة حتى بين بعض اللاجئين، حيث تبنى حولها بذور خراعات مستقبلية.⁶²

على أي حال، تميل معظم التقارير الإعلامية إلى المبالغة في التركيز على مدلولات النسب الديمغرافية سياسياً واقتصادياً وانعكاساتها على المواقف السياسية في الحرب الحالية وكيف يرى السوريون مستقبل بلادهم. فعلى الرغم من أنّ غالبية الأكراد مثلاً يدينون بالإسلام (المذهب السني) إلا أنّ العامل القومي/الإثني يلعب دوراً أكثر أهمية من العامل الديني، حيث يميل معظمهم إلى العلمانية، وكانوا ضحية سياساتٍ تمييزية طيلة عقود. وخلال السنوات التي تلت الأزمة حدثت عدة اشتباكات وتفاقت الحساسيات بين الكتائب المسلحة السورية المدعومة من تركيا والعشائر السورية التي بايعت تنظيم داعش من جهة والقوات الكردية المعروفة بوحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة YPG من جهة أخرى. وتلعب عوامل أخرى لاسيما الهويات المناطقية والفروقات الطبقيّة بين الريف والمدينة، والاختلافات العميقة بين الفلاح البستاني والفلاح الزراعي وفلاح السهول وفلاح الجبال، والسياق التطوري للمناطق الزراعية السورية دوراً بالغ الأهمية ولا يقل فعاليةً

عن أثر العامل الديني في تفسير الديمغرافية وتبدلاتها طيلة تاريخ سورية المعاصرة⁶³ كما لا تعكس هذه المعطيات الفوارق بين الصوفية والسلفية، أو نسب العلمانيين الذين يرفضون تعريف أنفسهم وفق طوائف المولد، ولا تغطي نسب الزواج المختلط ولا كيف يُعرّف أبناء هذا الزواج أنفسهم. ومنذ إحصاء سنة 1970، تم إدراج الطوائف المتفرعة عن الإسلام كالإسماعيلية والعلوية والمرشدية والدروز ضمن خانة الإسلام دون تحديد المذهب ضمن قيود السجل المدني كعاملات إخراج القيد وعقود الزواج والوفاة. وحتى في المدارس الحكومية، لا يدرس الطلاب المتحدّرين من هذه الطوائف كتباً مختلفة عن مقرر التربية الإسلامية المعتمد في المدارس الابتدائية والإعدادية (التعليم الأساسي) والثانوي، في حين يدرس الطلاب من خلفية مسيحية كتاباً خاصاً بالتربية الدينية المسيحية دون تمييز بين بروتستانت أو روم أو كاثوليك أو سريان أو موارنة أو أرمن. لذا فإنّ النسب الديمغرافية قد تكون أحياناً مضلّة وخطرة إذا أسيء توظيفها أو إذا اعتمدت لفرض اتفاقات (من فوق) تجذر هذه الانقسامات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء التابع لرئاسة مجلس الوزراء قد أعلن عن البدء بإجراء مسح ديمغرافي بالتعاون مع العديد من الوزارات والهيئات ابتداءً من 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، لدراسة أثر الأزمة على الأسر السورية وتبلغ العينة حوالي 30 ألف أسرة موزعة على 11 محافظة. وقد نشر المكتب المركزي للإحصاء أخيراً (8 أيار 2015) البيانات الرسمية (المجموعة الإحصائية) التي تغطي سنوات الحرب من العام 2011 حتى العام 2016 لحسم الجدل. بيد أنّ الأرقام التي قدّمها المكتب مثيرة للجدل وتتناقض مع معظم التقديرات والإحصاءات المتوافرة لدى المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي الأمر الذي سيؤثر على سياسات التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية وعلى العروض المقدّمة للمانحين والداعمين في مرحلة إعادة الإعمار. فبحسب المكتب ازداد عدد السكان بدلاً من أن ينقص حيث تزعم التقارير المنشورة أنّ عدد السكان "المتواجدين على الأراضي السورية" حتى منتصف 2017 يبلغ 24.422 مليون نسمة، منهم 11.941 من الإناث، و 12.481 مليون من الذكور.⁶⁴ وأوضح المكتب أنّ تقدير عدد السكان بين منتصف عام 2009 وحتى 2017 كان بناءً على تقديرات أولية وفقاً لمسار النمو الطبيعي العام والبالغ 2.45%، وكأنّ الصراع الواقع منذ أكثر من سبع سنوات وموجات الهجرة والنزوح وأعداد الضحايا والمفقودين لم تغير شيئاً في البلد وهيكلية السكان.

ث- المحور الرابع: الهوية السورية ومحور سياسات إعادة تأهيل البيئة التحتية المادية والاجتماعية

قدّر البنك الدولي (2017) الخسائر التراكمية في إجمالي الناتج المحلي السوري بين 2011-2016 بنحو \$245 مليار دولار، أي ما يزيد عن أربع أضعاف إجمالي الناتج المحلي عام 2010. كما بلغت

معدلات البطالة نحو 53% ووقلت إلى مستويات قياسية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15-24) بنسبة تصل إلى نحو 75%، ومعدلات البطالة بين النساء أعلى منها بين الرجال.⁶⁵ أدى تدهور الدخل والركود الاقتصادي وانهيار العديد من القطاعات الانتاجية إلى تقلص فرص العمل المتاحة في مناطق السيطرة الحكومية والتي كانت تتيح توفير مصدرٍ مادي يكفل الحافظ على الحد الأدنى من مستلزمات الحياة خلال الأزمة. وبحسب البيانات الرسمية التي نشرها المركز الوطني للإحصاء بلغ عدد العاملين/ العاملات في الدولة في نهاية العام 2016، 922285 عامل باستثناء رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدفاع.⁶⁶ وتعرض رأس المال المادي إلى أضرارٍ ضخمة بعد تدمير ما لا يقل عن 7% من المساكن كلياً و20% جزئياً، وتتفاوت الأضرار بين الأحياء داخل المدن، وبعضها بات غير صالح للسكن. كما تسبب الدمار المرتبط بالصراع إلى تراكم الانقراض على نطاقٍ واسع والتي يستغرق ترحيلها وقتاً طويلاً وذات تكلفة مادية وبيئية باهظة.⁶⁷

كما أدت بيئة الأزمة إلى انتعاش أنماط من اقتصادات الحرب وإعادة هيكلة الاقتصاد على أساس أنشطة مرتبطة بقطاع العنف والأعمال العسكرية وعابرة للحدود. فازدهرت أنشطة غير قانونية كتهريب الآثار والوقود، والسرققة والنهب، والاحتكار، وتجارة الأسلحة والمخدرات، والخطف، والاتجار بالبشر. وبالتالي فإنّ الدافع للانخراط في العمل المسلح قد يكون لأسباب لا علاقة لها بالضرورة بالإيديولوجيات أو المواقف السياسية أو الهويات أو التعصب الديني أو الطائفي، الأمر الذي تميل بعض التقارير (الإعلامية، السياسية، وحتى الأكاديمية) إلى إهماله أو التقليل من شأنه للتركيز على "سياسات الهوية" كمفسرٍ أساسي لشرح أسباب ومآلات ما بعد انتفاضات العالم العربي.

يُضاف إلى نزيف معظم الكوادر البشرية وتأثر رأس المال الاجتماعي جراء القتل أو الاعتقال أو النزوح خارج البلاد وتضرر معظم البنى التحتية، تحدّ آخر يزداد تجذراً مع استمرار النزاع وتتشكل هويته ضمنه باستمرار وسيكون له آثاراً عميقة على مستقبل سورية- ما بعد الاتفاق وهو أحد أهم الفجوات فيما يتعلق بهذا المحور والذي أخذ بالتبلور منذ العام 2015. يتمثل هذا التحدّ بـ"جيل الحرب" أو "الجيل الضائع" المتمثل بالأطفال والأولاد في سن-المدرسة والذين سيكون لهم دورٌ كبير خلال مرحلتي بناء السلام (خلال السنوات الثلاثة الأولى بعد الاتفاق) وبناء الدولة (خلال السنوات السبع التي تلي مرحلة بناء السلام). وقد وقلت حدّة الاستقطاب السياسي إلى المدارس حيث تحول الجدال حول المناهج التعليمية الجديدة في العام الماضي (2017) جرّاء طباعة (ثم حذف) قصيدة للأطفال كتبها شاعر معارض سياسي، وطباعة أغلقة فنية جديدة مستلهمة من الحضارة السورية القديمة، إلى ساحة حرب إعلامية وقلت إلى اتهامات بالخيانة العظمى (من قبل مؤيدين للنظام السوري) والوثنية (من قبل معارضين له). كما تحوّل الأطفال إلى مادة تجريبية فخضعوا إلى

مناهج تعليمية متناقضة، حيث قام تنظيم داعش منذ العام 2015 بإعادة تأهيل "أشبال الخلافة" وتدريبهم مناهج جديدة تماماً مستلهمة التجربة الأفغانية تقوم على تكفير كل من هو غير مسلم سني وتعليم الأطفال أنّ الوطنية شرك وأنّ الآثار التاريخية والمتاحف أوثان يجب تحطيمها. وتجدر الإشارة إلى قيام التنظيم عملياً بتحطيم العديد من الأوابد التاريخية التي كانت تشكل أساس الاقتصاد المحلي للسكان وتربطهم بالمكان وبالعالم الخارجي الذي كان ينظر لهم بفخر.⁶⁸ ومع تبدل الأوضاع السياسية حاولت بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية استغلال حاجة اللاجئين وفرض تعليم إسلامي على الأطفال، كما قامت الإدارة الذاتية الكردية (خلال العام الدراسي 2015-2016) بفرض مناهج تعليمية خاصة على الصفوف الثلاثة الأولى الابتدائية تعتمد اللغة الكردية لأول مرة في سورية لـ "استعادة الهوية الكردية." وقد أثارت هذه الخطوة توترات اجتماعية أدت إلى إغلاق بعض المدارس كما في حي غويران في الحسكة. كما أدت التجاذبات والخلافات المستمرة بين مديرية التربية الحكومية وهيئة التربية التابعة للإدارة الذاتية إلى تأرجح مستقبل طلاب تلك المناطق بين كفة التوافق السياسية بين أطراف الصراع وبين خطر عدم الاعتراف بشهاداتهم في حال انهياره مما يهدّد الأفاق المستقبلية للطلاب الراغبين باستكمال دراساتهم الجامعية على المدى البعيد.⁶⁹

وبحسب اليونيسف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) كان العام الماضي 2017 "كابوساً" بالنسبة لكافة الأطفال في مناطق النزاع لكنه الأكثر دمويةً على الأطفال في سورية منذ بداية الأزمة مع ارتفاع نسبة الضحايا من الأطفال بنحو 50% عن السنة السابقة، واستخدامهم كدروع بشرية أو انتحاريين، وازدياد عدد الأطفال الذين تمّ تجنيدهم في أعمال قتالية إلى نحو ثلاثة أضعاف منذ العام 2015 (إحدى فجوات السياسات منذ إنهاء تقرير المرحلة الأولى)، ويعتبر الأطفال ذوو الإعاقات الأكثر عرضة للإقصاء.⁷⁰ قد تهدّد الآثار النفسية للحرب على الأطفال والشبان الذين قضوا أكثر من نصف حياتهم ضمن النزاع، محرومين من الغذاء الكافي، والعناية الصحية والتعليم، ومعرّضين لإيديولوجيات متنازعة، ولعنفٍ جسدي ونفسي يومي، بتجدد النزاع في المستقبل. وكلما طال أمد الصراع كانت وتيرة التعافي أبطأ وكانت تجذر الانقسام والمظالم في المجتمع السوري أعمق، مما يؤثر على ديمومة سياسات المصالحة والتماسك الاجتماعي، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وسياسات التنمية الشاملة.

• ثالثاً: الإطار المؤسسي الذي يحكم قطاع محور المصالحة والتماسك الاجتماعي

أ- الهوية الوطنية والمواطنة في سورية: أزمة تاريخية

من الصعوبات التي تواجه مشاريع إعادة بناء الهوية الوطنية السورية ضمن الرؤية الطويلة الأمد لسورية 2030 أنّ هذه الهوية هشة أساساً حتى قبل الأزمة الحالية ولم تكن ضمن أولويات حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يحكم سورية منذ عام 1963، أو حتى ضمن الأيديولوجيات التي تمتعت بشعبية أو شرعية خلال فترة ما بعد الاستقلال. فقد كان بناء هوية قومية سورية ضمن الحدود السياسية الحالية بمثابة اعترافٍ بالمشاريع الاستعمارية وتناقضاً مع المبادئ التأسيسية لحزب البعث الذي تعامل مع الهوية السورية بصفتها انتماءً مرحلياً رافضاً النزعات "القطرية" (وفق المصطلحات الحزبية) ومحددات رسالته بالعمل على بناء "المجتمع العربي الموحد" عبر إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بما فيها القطاع العسكري والتعليمي وفق هذه الرؤية. وبالتالي لم تشجع مؤسسات الدولة بناء هوية أو رموز وطنية سورية خاصة، حتى علم الدولة الرسمي الحالي يمثل علم الوحدة السورية- المصرية الذي تم إعادة تبينه وفق القانون رقم 25 الصادر بتاريخ 1980/4/3، ويكاد يكون العمل الوظيفي في القطاع العام الرابط الأقوى بين المواطن والدولة عبر انتشار مؤسساتها ضمن الحدود السياسية لسورية.

لم يقتصر إهمال بناء هوية قومية سورية على دور حزب البعث فخلال الفترات التي سبقت الاستقلال لاقت القومية العربية التي بدأ عودها منذ أواخر القرن التاسع عشر في ظل الامبراطورية العثمانية المحتضرة رواجاً بين شعوب المنطقة دون أن تلغي تماماً انتماءاتٍ محلية أخرى كالانتماء للمنطقة أو للمذهب أو الدين أو العشيرة أو القبيلة. ولم يجد معظم السوريين غضاضةً في قبول حكم الأمير فيصل الأول القادم من الحجاز والذي تزعم أول دولة سورية مستقلة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانهاية الدولة العثمانية. شملت حدود "المملكة العربية السورية" والتي استمرت بين عامي 1918-1920 الولايات السورية العثمانية (أي سورية الطبيعية أو بلاد الشام) وكان "المؤتمر السوري العام" الذي عقد ثلاث دورات قد نادى بفيصل ملكاً ودعا إلى الوحدة العربية بين سورية الطبيعية والعراق ووضعت لجنة القانون الأساسي أول دستور للبلاد على أسس قومية تعتمد نظام إدارة لامركزي للمقاطعات.⁷¹ وضم المؤتمر الذي كان بمثابة البرلمان السوري الأول أعضاء بارزين لعبوا دوراً كبيراً في التنظير للقومية العربية (كمحمد عزة دروزة الذي تلا شخصياً قرارات المؤتمر على الجماهير في ساحة المرجة بدمشق) وآخرين قادوا مرحلة الصراع ضد الانتداب كابراهيم هنانو وهاشم الأتاسي وفارس الخوري ويوسف الحكيم وسعد الله الجابري. وخلال فترة الانتداب الفرنسي (1920-1946) قلل الفرنسيون من شأن أهمية القومية العربية استناداً إلى قراءتهم الخاطئة لتكوين البلد ورغبة منهم بإدارة المصالح الفرنسية عبر عزل النسيج الاجتماعي الذي كان متداخلاً مع الدول المجاورة لسورية الحالية. وقد لخص فيليب خوري الموقف الفرنسي القائل بأن باعتماد الفرنسيين أنّ القومية العربية جوهرية مجرد نزعة إسلامية متعصبة تهدف إلى مقاومة الحضارة الغربية والتقدم في الشرق وأنّ المجتمع السوري هش وعبرة عن "فسيفساء من الأعراق

والأديان،" وبالتالي اعتمدوا على سياسية تمييزية تفضل المسيحيين والأقليات الجبلية على الأكثرية العربية السنية. وكان يُنظر إلى المشروع القومي العربي بصفته مشروعاً بريطانياً لتقويض النفوذ الفرنسي في المنطقة، وكانوا يخشون من انتقال عدوى القومية العربية إلى السكان المسلمين في المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا مما سيهدد حكمهم في هذه المنطقة التي احتلت أهمية كبرى بالنسبة لهم. وفي محاولة لإضعاف قوة القومية العربية ومحاكاة التطورات الحالية في مصر وتركيا اللتان كانتا تشهدان عود حركات وطنية ذات نزعة قومية، سعى المندوب السامي الفرنسي مكسيم ويغان Maxime Weygand إلى خلق هوية وطنية سورية مماثلة تتركز حول دمشق وتعزل سورية عن محيطها. لكنّ بقية الإداريين الفرنسيين آنذاك قللوا من شأن قوة القومية العربية، ذات الصياغة الضعيفة إيديولوجياً، وتم استدعاء ويغان إلى فرنسا نهائياً أواخر عام 1924.⁷² وعندما قامت الجمعية التأسيسية، ومعظم أعضائها من الكتلة الوطنية، بوضع مسودة أول دستور سوري في 1928 يحاكي دساتير الأنظمة الديمقراطية الأوروبية ويحدّد شكل النظام السياسي بجمهوري-برلماني ذي مجلس واحد ينتخب لمدة أربعة أعوام، تم التأكيد على المساواة بين جميع أفراد الطوائف الدينية كافة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، لكن المساواة الاجتماعية دستورياً لم تشمل السلطة التنفيذية التي اقتضت أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً.⁷³ ومما لاشكّ فيه أنّ اللجنة الدستورية كانت حذرة حيال القيام بتعديلات جذرية تهدد شعبيتها وتستنير رد فعل عنيف من قبل السلطات الدينية والمحافظين في حال توسيع مفهوم المساواة الدينية لتصل إلى منصب الرئاسة آنذاك. وتجدر الإشارة أنّ بعض مواد مسودة الدستور قوبلت باعتراض فرنسي خالصة وأنّ المادتين الأولى والثانية قد نصتا على الوحدة السياسية للأراضي السورية "المنفصلة عن الدولة العثمانية" وعدم قابليتها للتجزئة وتشمل هذه الأراضي شرق الأردن وفلسطين ولبنان.⁷⁴

عقب استقلال سورية (1946) ورث رجال الدولة السورية الناشئة مؤسسات حديثة أنشأها الفرنسيون للسيطرة على السكان، بما فيها القوات الخاصة Troupes spéciales du Levant التي اعتمدت على تجنيد الأقليات وخاصة من العلويين، وأفضت خلال عقود الانتداب إلى إنشاء دويلات (أعيد ترتيبها ودمجها عدة مرات) ذات أسس ورموز طائفية (بما فيها أعلام وطوابع وحدود إدارية خاصة) كدولة جبل العلويين ودولة جبل الدروز بالتمايز مع دولتي دمشق وحلب اللتان دمجتا لاحقاً تحت اسم دولة سورية عام 1924. وكان أمام النخب السياسية مهمتين شاقّتين واجهتا جميع قادة دويلات ما بعد الاستعمار وتمثلت بـ "بناء الدولة" و"بناء الأمة". تجنب رؤساء ما بعد الاستقلال إثارة إشكاليات مسألة فصل "الهوية الدينية" عن "الهوية الوطنية" للدولة، وخلال النقاش على دستور 1950 اندلع جدال حول مسألة العلاقة بالدين فيما إذا كان الإسلام دين الدولة أو دين رئيسها. وقد حسمت الجمعية التأسيسية السورية المسألة بالنص على كون الإسلام دين رئيس الدولة، والفقهاء الإسلامي مصدر أساسي من مصادر التشريع، وأعيد تأكيد هذه المسألة في الدساتير اللاحقة بما فيها الدستور الأخير لعام 2012. وتعتبر مسألة الإشارة إلى الدين والقومية وعلاقته بالدولة من

أكثر المسائل إثارة للجدل والخلاف سواء في فترات الاستقرار أو الأزمات، وتستلزم عملية إعادة بناء الدولة، التي مزقتها التوترات الطائفية والقومية، إعلاء مفهوم "المواطنة المتساوية" فلا يكون الانتماء الديني أو القومي أو الطائفي (بحكم الولادة أو الممارسة) عائقاً ولا شرطاً مسبقاً للحصول على منصب أو ميزة أو حق ولا عائقاً يحول دون ذلك.⁷⁵

ب- الدستور السوري، الأحوال الشخصية، والمواطنة

تقوم المواطنة على أساس المساواة الكاملة بين المواطنين بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو طائفتهم و□يانة الدولة وقوانينها لحرية المعتقد والتفكير. ورغم أهمية مبدأ المواطنة كما□ة في الدول التي تمتاز بتعددية قومية ودينية مثل سورية، إلا أن الدساتير السورية المتعاقبة خلت من أي إشارة إلى هذا المبدأ الذي يبرز أن أي تنوع أو اختلاف لا ينتقص من الحقوق المتساوية للمواطنين⁷⁶. رغم أن الدستور الحالي الذي وضع بعد الانتفاضة السورية وأ□بح نافذاً من تاريخ 27 شباط/فبراير 2012 قد ألغى بعض المواد المثيرة للجدل إلا أن طريقة التعيين التي افتقرت معايير التشاركية والشفافية اللازمة لأي عملية دستورية⁷⁷ والتي استنتجت أي قانونيين معارضين من اللجنة الدستورية في مفصل تاريخي واستمرار عمليات القتل والقمع والاعتقال التعسفي والتعذيب، جعل الدستور مثلاً آخر عن الطريقة التي تدار بها العملية السياسية في البلاد. فوضع أكثر القوانين عدالةً لا يكفل تحقيقها إذا لم يترافق مع إ□لاح سياسي حقيقي ومعالجة جذور الأزمة.

يضمن الدستور السوري الحالي⁷⁸ مبدأ المساواة في ديباجته وبعض مواد (18، 19، 26، 33) ويكفل حماية التنوع الثقافي والوحدة الوطنية وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة بين المواطنين في تولي الوظائف العامة، لكنه في الوقت نفسه يعيد تكريس التمييز السابق بالتأكيد على أن دين رئيس الجمهورية الإسلام، وأن الفقه مصدر رئيسي للتشريع، وأن الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية (المادة الثالثة، فقرة 1، 2، 4). الأمر الذي يُخل في أساس مبدأ المواطنة المتساوية التي تفترض نظرياً تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات في الوقت الذي يخضع فيه أفراد المجتمع عملياً على مستوى الحياة الاجتماعية اليومية لأحكام وقوانين مستلهمة من الشريعة وتمس أمور حياتية مصيرية كالزواج والطلاق والإرث والحضانة والنفقة، كما تميز بين المرأة والرجل. وكحال الدساتير السابقة، لا يعترف الدستور الحالي بسمو المواثيق الدولية المصادق عليها على القوانين الداخلية وتخلو العديد من النصوص الدستورية من كثير من الحقوق والحريات المنصوص عنها في الاتفاقيات الدولية. وتُظهر النصوص الدستورية ازدواجية التأثير بالشريعة الإسلامية والتشريعات الوضعية المتضمنة على مبادئ المواطنة.⁷⁹ كما كانت ومازالت الشريعة الإسلامية تهيمن على العديد من التشريعات والقوانين بما فيها بعض قوانين الأحوال الشخصية، فمثلاً في الوقت الذي يمكن لغير المسلم اعتناق الإسلام دون أي إشكالات قانونية، يُجرّد "المرتد" من حقوقه

السياسية والمدنية، ويفقد القدرة القانونية على إبرام العقود، ويتم الحجر على أملاكه، ويُفَرَّق عن شريكه في الزواج وتُسقط عنه الحضانة.⁸⁰

ت- قوانين إشكالية:

منذ بداية المظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح والتغيير الجذري أُدرت الحكومة السورية مجموعة من القوانين المثيرة للجدل، والتي تشكل عامل طرد لا يُحفز اللاجئين على العودة ويصب في مصلحة شبكة من الفاسدين والنخب القريبة من النظام وسيلعب دوراً سلبياً خلال مرحلة إعادة الإعمار. فبعد القانون رقم 66 لعام 2012 الذي اقتصر على إحداث منطقتين تنظيميتين ضمن مدينة دمشق، والمرسوم 12 لعام 2016 القاضي بإحداث نسخة رقمية من السجلات العقارية، وأعطى أصحاب الحقوق حينها حق الاعتراض خلال أربعة أشهر فقط، أُدر القانون الأخير (19 آذار 2018) الذي حمل رقم 10 لعام 2018 القاضي بجواز إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر ضمن المخطط التنظيمي العام للوحدات الإدارية. ويمنح هذا القانون السلطة التنفيذية والنخب القريبة منها حق إنشاء مناطق تنظيمية في عموم البلاد، ويعطي أصحاب الحقوق مدة شهر واحد لإثبات ملكيتهم بعد إعلان إحداث المنطقة التنظيمية، وكما ورد في المادة الثانية "تدعو الوحدة الإدارية خلال شهر من دور مرسوم إحداث المنطقة المالكين وأصحاب الحقوق العينية فيها بإعلان ينشر في صحيفة محلية واحدة على الأقل وفي إحدى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والموقع الإلكتروني لها وفي لوحة إعلاناتها ولوحة إعلانات المنطقة للتصريح بحقوقهم وعلى هؤلاء وكل من له علاقة بعقارات المنطقة التنظيمية أمانة أو وكالة أو يتقدم إلى الوحدة الإدارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان بطلب يعين فيه محل إقامته المختار ضمن الوحدة الإدارية مرفقاً بالوثائق والمستندات المؤيدة لحقوقه أو ورعها" إن وجدت" وفي حال عدم وجودها عليه أن يذكر في طلبه المواقع والحدود والحصص والنوع الشرعي والقانوني للعقار أو الحقوق التي يدعي بها وجميع الدعاوى المرفوعة له أو عليه".⁸¹

أثارت هذه القوانين والمراسيم مخاوف اللاجئين والمنظمات الدولية لما يبدو وكأنه قرار بالاستيلاء على أملاك اللاجئين وإعادة توزيعها، وعقاباً جماعياً لسكان الأحياء العشوائية التي يفتقر معظم أصحابها لأوراق تثبيت عقارية، وإعادة هندسة ديمغرافية قسرية للبلاد. فمن أصل كل خمس لاجئين فإن لاجئاً واحداً يملك كوك إثبات ملكية بحوزته، ونحو 21% فقدوا أوراقهم الثبوتية⁸² جراء القصف أو أتلّفوها خشية من إجراءات انتقامية. وتواجه النساء اللواتي فقدن أزواجهن أو أباءهن عقبات خطيرة ومضاعفة حيث أن حجج الملكية غالباً ما تكون بأسماء أقاربهن من الذكور.⁸³

وأخيراً وبالإضافة إلى ما سبق، وكما ذكرنا في تحليل محور سياسات إعادة تأهيل البنية التحتية المادية والاجتماعية، فإن إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والجيش والمؤسسات التعليمية (المدرسة والجامعة التي تشبه الثكنات العسكرية) ووضع مناهج تعليم تحترم التنوع الثقافي وحرية التفكير والتعبير وتضحيات السوريين من كافة الأطراف كانت ومازالت أهم المؤسسات التي تلعب دوراً أساسياً في إعادة تكوين هوية وطنية جامعة تسهم في ترميم الشرخ الاجتماعي والتماسك الاجتماعي خلال مرحلة بناء الدولة.

● رابعاً: فجوات حقوق الإنسان والفجوات الجنديرية ضمن قطاع الهوية

بحسب تقارير متقاطعة للأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني والمراد السوري لحقوق الإنسان والمركز السوري لأبحاث السياسات، فقد تجاوز عدد الضحايا النصف مليون وقُدرت نسبة الضحايا والمصابين جراء الحرب بما لا يقل عن 11.5% من نسبة عدد السكان. يواجه التحقق من دقة الأرقام (أو تحديد المسؤولين عن ارتكاب بعض الجرائم في الحالات غير الناجمة عن القصف) تحديات جمة لا تقتصر على صعوبة التحقق الميداني المحايد أو استحالة الوصول إلى بعض المناطق، وتسييس الأرقام والمعطيات، وإنما تشمل استمرار الوتيرة اليومية للعنف وما تخلفه من ضحايا وجهل مصير أعداد كبيرة من المختفيين قسرياً والمختطفين من قبل أطراف الصراع المختلفة.

وبحسب تقرير منظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة (الصادر في 13 كانون الأول/ديسمبر 2017) بلغ عدد المصابين بإعاقة دائمة مليوناً ونصف المليون مصاب من أصل ثلاثة ملايين شخص أصيبوا منذ اندلاع الحرب قبل أكثر من ست سنوات. وأوضح التقرير أن 86 ألف شخص أفضت إصابتهم إلى بتر أطرافهم، وأن الحرب السورية تخلف نحو ثلاثين ألف مصاب شهرياً. كما أن الصراع الدائر يحتدم باستخدام أسلحة متفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، واستمرار المخاطر المرتبطة بارتفاع مستوى التلوث بالمتفجرات ارتفاعاً كبيراً في جميع أنحاء البلاد.⁸⁴

وقد أثر النزاع بشكل سلبي على المشاركة الاجتماعية للمرأة التي كانت تعاني حتى قبل الأزمة من أشكال متعددة من التهميش والتضييق على مختلف الأصعدة بما فيها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية (خاصة قانون الأحوال الشخصية)، وتفاوت مشاركتها بين المحافظات والمناطق مع نسب مرتفعة نسبياً في محافظة طرطوس وضعيفة في حلب ودمشق. كما شهدت مدينة الرقة انهياراً في مشاركة المرأة خاصة بعد سيطرة تنظيم داعش، وتراجعاً كبيراً في حلب ودير الزور جزاءً الخوف من الخطف والانتهاكات التي تعززت مع تقشي القوى العسكرية والعصبيّة والتطرف والاستبداد.⁸⁵

ومنذ بداية النزاع، أصبح العنف الجنسي والجنساني سمة مدمرة وأحد أساليب الحرب المنهجية لبيث الرعب والإذلال والعقوبة أو فرض نظام اجتماعي صارم. وقد وثقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة

المعنية بالجمهورية العربية السورية (آذار/ مارس ٢٠١٨) وقوع حالات اغتصاب واعتداء وإذلال وتعذيب جنسي في جميع المحافظات تقريباً. ورغم استخدام الاغتصاب حتى ضد الرجال (أثناء حملات مراهمة، أو تمشيط، أو اعتقال) إلا أنّ النساء والفتيات كنّ أكثر تعرضاً للعنف الجنسي (بما فيها حالات البيع كجوارى) كما يتعرّضن لأذى مضاعف جرّاء الظلم الاجتماعي الذي يحطم الناجيات وأسرهن، والظلم القانوني حيث يمنع القانون الجنائي السوري⁸⁶ النساء والفتيات اللواتي يحملن نتيجة للاغتصاب من الإجهاض. كما وقعت العديد من حوادث العنف الجنسي والجنساني بحق النساء والفتيات على يد القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها أثناء احتجازهن، وخلال العمليات البرية والغارات المنزلية للقبض على الرجال ممن يُعتقد أنهم من داعمي المعارضة. كما تعرّضت العديد من النساء والفتيات ومثليي الجنس للاعتداءات والمضايقات الجنسية والتحرّش في نقاط التفتيش. وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم الناجيات قد لا تُبلّغن عما تعرضن له لأسباب نفسية واجتماعية وخشية من العواقب.⁸⁷ ومع الغياب شبه الكامل للمساءلة واستدامة دورة العنف وفقدان الثقة بمؤسسات يفترض أن دورها حماية المواطن، بالإضافة إلى غياب مراكز الدعم الاجتماعي والنفسي وإعادة التأهيل، فإنّ أي جهود لتحقيق العدالة الانتقالية أو المصالحة الوطنية الشاملة لن تتكلل بالنجاح دون المباشرة الفورية بمواجهة هذه الجرائم ومحاسبة الفاعلين وتفعيل آليات حماية وإعادة تأهيل للناجيات مع ضمان سرية المعلومات.

• خامساً: الفاعلون

1. **الدولة:** تعتبر الدولة بمؤسساتها وقوانينها واحتكارها الرمزي والفعلي للعنف (بالمعنى الفايبري) صاحبة المسؤولية والدور الأكبر في عملية إعادة تشكيل هوية وطنية جامعة. وقد دفع تراجع ثقة المواطن بالدولة واغترابه عن مؤسساتها (خاصة بعد فشل السياسات النيوليبرالية) إلى الاعتماد على الروابط التقليدية والمحلية للحماية وتأمين مستلزمات البقاء، لذا فإن تعزيز شرعية الدولة ومؤسساتها مرتبط مباشرة بإعادة بناء التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية.

2. **المجموعات العسكرية والسياسية وأمرأء الحرب:** تشكل مسألة إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية ودمج المجموعات العسكرية الموالية والمعارضة وتفكيك ظاهرة أمرأء الحرب التحدي الأكبر في مرحلتي بناء السلام وبناء الدولة، حيث من المتوقع أن تعرقل العديد من المجموعات عملية السلام الشامل والمصالحة الوطنية بسبب اعتمادها على اقتصاد الحرب وإثراء قادة الفصائل من العمليات العسكرية وتجارة المعابر والحواجز، بالإضافة إلى الإيديولوجيات المختلفة والمتصارعة التي تشكل تهديداً لتماسك المؤسسة العسكرية والأمنية مستقبلاً ما لم تتم إعادة هيكلتها.

3. **المجتمعات المحلية:** تزايد دور المجتمعات المحلية بشكلٍ كبير منذ بداية الأزمة، وكان لها دور كبير في استقبال النازحين ودعمهم والتخفيف من حدة الاستقطاب الطائفي. كما تشكلت العديد من أطر الحوكمة والنخب المحلية التي حلت محل جهاز الدولة المركزي والنخب القديمة. لكنّ الهويات المنطقية والمحلية قد تهدد بالانعزالية و□عوبة الاندماج ضمن إطار وطني في حال أهملت أو أُلحقت بالدولة المركزية وفق الصيغ التي كانت سائدة قبل الأزمة والتي كَرّست المحسوبيات والفساد.

4. **القادة المحليين، رجالات ونساء العشائر:** كان وسيكون للقادة المحليين ورجال الدين دور في ردم الشرخ الاجتماعي وإعادة بناء النسيج الاجتماعي ضمن إطار دولة وطنية وحكومات محلية. ولا بدّ من مشاركة النساء في عمليات □نع القرار (وفق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥)، وضمان مشاركتهن وسلامتهن خلال عمليات بناء السلام وبناء الدولة، فالعديد من النساء المناضلات لعبن دوراً كبيراً في مقاومة الظلم الاجتماعي والسياسي ويتمتعن بخبراتٍ في جميع المجالات.

5. **المجتمع المدني:** منذ بداية الأزمة برز دور منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات الإعلامية، والصحية، والاقتصادية، والثقافية ودربت كوادر على آليات الإدارة والقيادة المحلية. ومع تراجع دور الدولة كان لمنظمات المجتمع المدني دورٌ كبير وخبرة في تقديم الدعم التنموي والخدمات الإغاثية، وسيكون لها دور كبير في عمليات المصالحة المحلية والوطنية.

6. **الإعلام:** كان للإعلام التقليدي (التلفزيوني والإذاعي والفضائي) ووسائل التواصل الاجتماعي أثرٌ إيجابي وسلبي على الهوية الوطنية فقد شهدت سنوات النزاع "□عود دينامية إعلامية في الحيز الحوكمي"⁸⁸ بشكلٍ غير مسبوق وكسرت احتكار السلطة لحقيقة ما يحدث. لكنّ السمة العامة لخطاب وسائل الإعلام كان وما زال يستم بالأدلجة والتسطيح والتخوين والتحريض على الكراهية. ففي الوقت الذي تُحرض فيه وسائل الإعلام المؤيدة يومياً على معارضي النظام السوري بصفتهم خونة، وسلفيين، وعراعره (نسبة للشيخ السلفي عدنان العرور)، وعملاء، و"إرهابيين"، يُحرض الإعلام المعارض والإعلام الذي تسيطر عليه دول الخليج (خا□ة السعودية وقطر) على "العلويين" و"الشيعية" و"الأقليات" و"الرافضة" و"الكفار". كما أ□بحت وسائل الإعلام الخليجية (بما فيها الجزيرة) منصات لبث فتاوى وإعادة إنتاج رسائل الكراهية والتحريض التي لا تختلف عن رسائل تنظيمات متطرفة كداعش. وتكاد لا تتوفر أمام المشاهد فر□ة لمتابعة وسيلة إعلامية تقاوم خطاب الكراهية والتصعيد الطائفي والوطني بصيغته الفاشية.

7. **الدول الإقليمية:** كان للدول الإقليمية دور مباشر في الحرب السورية، وتقع عليهم مسؤولية المشاركة في استعادة السلام وبناء الدولة كوقف عمليات تصدير الأسلحة ووقف التحريض المذهبي والطائفي والعنصري.

• **سادساً: أولويات السياسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات على مستوى المحاور ضمن قطاع الهوية الوطنية:**

• **أولاً مرحلة الطوارئ والإغاثة والعمل الإنساني**

• **ألف: العودة الطوعية وإعادة الاندماج: (إن السياسات المقترحة في برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية حتى عام 2015، والتي تقيم سياسات مرحلة ما قبل العودة، سياسات مرحلة العودة، سياسات العودة على المديين القريب والمتوسط، مازالت ذات صلة)⁸⁹**

1. مع عودة حلب وريف دمشق إلى السيطرة الحكومية، بات العديد من اللاجئين في دول الجوار يفكرون بخيار العودة، خاصة وأنّ العديد منهم يعيشون في ظروفٍ صعبةٍ ويعانون من سياسات تمييزية واستغلالية، وبعضهم يعاني من مشاكل في الاندماج بالمجتمعات المضيفة وخاصةً في الدول الغربية. لكن عودتهم مرتبطة بجدية الحكومة السورية في استقبالهم وتوفير الظروف المناسبة لذلك فإن مأسسة المصالحة الوطنية وتطبيق آليات العدالة الانتقالية عبر سن قوانين وأطر مؤسساتية تكفل عودة آمنة كريمة طوعية للراغبين يشكل شرطاً أساسياً لهذه العودة. وحماية الطرق ووسائل النقل التي يسلكها العائدون وتجرير التحريض عليهم سواء إعلامياً أو على الأرض.

2. يجب على الدول التي منحت اللاجئين حق اللجوء ألا تسقط هذا الحق عن العائدين حتى انتهاء النزاع، فاحتمال تجده في مرحلة بناء الدولة يبقى قائماً.

3. تشكيل لجان مشتركة (تضم معارضين- مسؤولين حكوميين- أعضاء دوليين) تقوم بدراسة وتحليل نماذج المصالحة المحلية بين فصائل المعارضة والقوات الحكومية والتي أسفرت عن عمليات تبديل ديمغرافية في العديد من المناطق. تعمل هذه اللجان على تضمين آليات المُهجّرين ورؤيتها لأسس المصالحة العادلة، وضع سياسات استجابة بناءً على محفزات ومعوقات العودة والاندماج.

4. وضع آليات حماية للنازحين الذي هُجروا بعد طرد تنظيم داعش من مناطقهم، والذين هُجروا من المناطق الكردية، حيث يخضع هؤلاء لتدقيق أمني مضاعف وتعميمي. كما تفيد دراسة وتقييم هذه الحالات في وضع سياسات تشجع إعادة الاندماج على المدى الطويل واكتساب الخبرة في التعامل مع الأماكن التي شهدت حساسيات طائفية أو إثنية، في حال انفجرت

بذور النزاع مستقبلاً. ويفتضي ذلك إعادة تأهيل القطاع الأمني، وتدريب العنصر والضباط على احترام حقوق الإنسان.

5. مراجعة أو إلغاء القوانين التي تسهم في زيادة الشرخ الاجتماعي وتعزز الشك بشرعية الدولة وتهدد مشاريع المصالح الوطنية، كالقوانين التي تنص على إحداث تنظيمات وعقارات (قانون رقم 66 لعام 2012، مرسوم 12 لعام 2016، قانون رقم 10 لعام 2018).
6. مرتبطاً بما سبق، إيجاد حلول قانونية لمسألة فقدان الأوراق الثبوتية الشخصية وأوراق إثبات الملكية.
7. التدقيق ببيانات المكتب الوطني للإحصاء والتي تتناقض مع المعطيات السكانية المتوافرة لدى المنظمات الدولية، لما له من أثر مباشر على تطوير آليات استجابة.
8. تشكل خدمة العلم الإجبارية عامل طرد بالنسبة للشباب تحديداً، وقد مضى على خدمة معظم المجندين ما يزيد عن ستة سنوات. ولا بدّ من اعتماد سياسات بديلة عن التجنيد الإجباري بما فيها إقرار عفو عام.

● باء: الاستجابة المحلية

- دعم المبادرات المحلية وتقديم التسهيلات القانونية والمادية لمنظمات المجتمع المدني التي أخذت زمام المبادرة خلال السنوات الماضية مع تراجع دور السلطة المركزية.
- تعميم تجربة المراكز المجتمعية القائمة على حشد المجتمع المحلي والاعتماد على الذات وتطوير المهارات وفق نهج تشاركي. توفر هذه المراكز أماكن عامة آمنة توفر الحماية ويشارك النازحون والسكان المتضررون في تخطيط برامجها. (مع نهاية العام 2016، بلغت عدد هذه المراكز 74 مركزاً عاملاً في 11 محافظة).⁹⁰
- تقييم تجربة المجتمعات المحلية التي شهدت توترات طائفية وبدأت تدريجياً (وإن كان ببطء بسبب استمرار الأسباب الهيكلية المولدة للعنف) بإعادة بناء النسيج الاجتماعي المحلي.
- العمل على تقليص تنامي النزعة المناطقيّة/المحلية عبر تحفيز التعاون بين الأطر المحلية ضمن إطار وطني.
- إعادة تفعيل مشاركة المرأة الفعلية في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام (القرار 1325) وخاصة في المناطق التي شهدت تهميشاً متزايداً في السنوات التي تلت الصراع.

● ثانياً: سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي:

- يجب تفادي إعادة بناء الشرعية على أسس تجارب "الديمقراطية التوافقية" الليبرالية، فمن شأن هذه السياسات عند تأسيسها أن ترسخ الحدود بين الجماعات مما يزرع بذور إراعات مستقبلية. كما تقوي هذه السياسات شبكات من الزبائنية الطائفية على حساب شرعية الدولة، فيتحوّل امراء

الحرب وسلطات الأمر الواقع إلى مصدر الأمن والاحتياجات الأساسية (كما في الحالة العراقية واللبانية)⁹¹.

- إنشاء مؤسسة قضائية مستقلة ونزيهة تختص بحل قضايا معتقلي الرأي والمخطوفين وضحايا التعذيب والمختفين قسرياً، وتشكيل مراكز تعنى بحق الحقيقة.
- السماح بتأسيس أحزاب سياسية وجمعيات مدنية، وإنشاء مراكز حوار وطني في المناطق والمحافظات تشجع الحوار وفق أسس ديمقراطية تضمنية مع حماية حق التعبير.
- تعديل المواد الدستورية والقانونية التمييزية التي تعيق تحقيق مواطنة متساوية، وتطوير قانون أحوال شخصية مدني يكفل مساواة المواطنين أمام القانون بغض النظر عن دينهم أو جنسهم أو مذهبهم أو قوميتهم.
- التركيز على مبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية واستقلال السلطة القضائية.
- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والجيش وفق مبادئ وطنية وتطوير آليات لتفكيك المظاهر المسلحة خارج نطاق القانون، عبر دمج أو تسريح الميليشيات العسكرية الرديفة والمعارضة. ولاء الجيش للوطن وليس لرئيس الدولة أو لحزب أو لدين. وإقامة دورات تدريبية للمسؤولين والموظفين الحكوميين حول آليات تطبيق قوانين حقوق الإنسان والاتفاقات الدولية.
- محاسبة المسؤولين ممن ثبت تورطهم لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وفق المعايير الدولية للمحاكمات العادلة وتفادي تدويل المحاكمات.
- محاسبة الفاسدين وفتح مراكز ومراكز لاستقبال شكاوي المواطنين وتعمل على متابعتها.
- تأسيس إعلام وطني موجه لجميع السوريين، وفتح منابر تطرح المسائل الخلافية للنقاش بعيداً عن لغة التحريض والكراهية والتخوين. وتدريب الإعلاميين ليكونوا أعضاء فاعلين في عملية المصالحة الوطنية.

● ثالثاً: المصالحة والتماسك الاجتماعي

- تشكيل لجنة استشارية تربوية تمثل التنوع الاجتماعي والديني والثقافي السوري، تعمل على تحليل المواد الإشكالية (التاريخ، التربية الوطنية، التربية الدينية، واللغة العربية) وتضع مواد تعليمية جديدة تعزز ثقافة السلم الأهلي وقيم المواطنة المتساوية وتنبذ التعصب والتطرف والسرديات التاريخية الإيديولوجية.⁹² وإدراج أسباب الأزمة (الداخلية والخارجية) ومعالجة ونجاحات اللاجئين السوريين ضمن مناهج التعليم وفق رؤية توافقية لا تنكر الماضي وإنما تشجع الأجيال القادمة على استخلاص الدروس من أخطائه، وأنّ السوريين قادرين على إعادة بناء بلادهم ذات التاريخ العريق.
- إنشاء مراكز بحث تعنى بكتابة التجربة السورية بأيدي سوريين داخل سورية، وتشجيع الباحثين في الجامعات الدولية على مشاركة تجاربهم وتدريب كوادر شابة قادرة على تحليل الظواهر الاجتماعية ورصد التحولات في مرحلة إعادة البناء. كما يقوم خبراء من الدول التي تدمرت إثر

الحرب أو عصفت بها حروب أهلية بمشاركة تجارب إعادة البناء والمصالحة الوطنية في بلادهم. ويتضمن ذلك مثلاً عرض أفلام وثائقية مدبلجة أو مترجمة (كالتجربة الليبيرية، والألمانية بعد الحرب العالمية الثانية).

- إقامة مراكز جبر ضرر محلية، تعمل بالتنسيق مع الإدارة المركزية الجديدة دون أن تخضع لآلياتها البيروقراطية، وتسعى إلى إنصاف الضحايا رمزياً ومادياً.
- إزالة المظاهر العسكرية والشعارات المذهبية والطائفية والعنصرية.
- خلال فترة بناء الدولة واستعادة الاستقرار، تقام النصب التذكارية والمتاحف لتخليد تضحيات السوريين ويقام يوم وطني لإحياء الذكرى سنوياً.
- نشر الوعي بين السكان المحليين حول حقوق العائدين والنازحين، وتهيئة الظروف للاستفادة من خبرات اللاجئين (ذوي الخبرة) الراغبين بالعودة.
- إقامة مراكز تأهيل نفسية للناجين من انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة ضحايا العنف الجنسي والجنساني.

- رابعاً: إعادة تأهيل البيئة التحتية والمادية والاجتماعية:
- تبني سياسات اقتصادية تستفيد من تجارب المجتمع المدني وتحفز العمل الجماعي والتضامن العابر-للمناطق الأمر الذي يعزز الاندماج العامودي مع المؤسسات.
- يجب ان تكون هذه السياسات تنموية ومتوازنة وبديلاً عن السياسات النيوليبرالية التي أدت إلى تقادم مستويات التفاوت والبطالة وتدهور الخطط التنموية السابقة لازمة.
- حجم الدمار الهائل يعني أن تمويل البدء بمشاريع إعادة بناء أو تنمية ستبقى عاجزة عن تلبية الاحتياجات في السنوات الأولى.
- إعادة تأهيل المواقع الثقافية والأثرية لما تمثله من أهمية وطنية بالنسبة لجميع السوريين على اختلاف انقساماتهم، ولدورها في تنمية الاقتصاد المحلي. فتكاد لا تخلو منطقة في سورية إلا وكانت نقطة جذب سياحية ومكاناً لعمل البعثات الأثرية الوطنية والمشاركة التي كانت تضم أعضاء من المجتمع المحلي. توقفت جميع هذه البعثات بعد العام 2012.
- تجديد وسائل النقل العامة وزيادة أعدادها وإعادة تأهيل الطرقات ونزع الألغام من المناطق التي تحولت مسرحاً للعمليات الحربية.
- إعادة تأهيل القطاع الصحي والتعليمي والخدمي، وإعطاء أولوية لضحايا النزاع والمصابين وذوي الإعاقة والفقراء في الحصول على خدمات مجانية.
- تأسيس مراكز تقدم خدمات العلاج الجسدي والنفسي وزيادة أعداد مراكز الإيواء ومراكز إعادة تأهيل المشردين والمتسولين.

